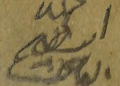

كتاب شرح العلامة الحفني على ام البراهين في علم التوحيد قدس الله سره ورحمه رحمة واسعة بمنه وكرمه ونفعنا به في الدنيا والآخرة امين

ملكه الفقير اليه سبحانه وتعالى
ابن حسن جلبي زاده
غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله علي سيدنا محمد

حمدًا لمن نشر اعلام الايه علي الوجود، واغرق العالم في بحار الافضال والجود، وصلاة وسلاما يعم عرفهما الاغوار والنجود، علي مولانا محمد الذي لولاه لم يكن لهذا العالم وجود وبعد فيقول الفقير الي مولاه المحصي، محمد المامون بن محمد الحنفي، بيض الله غرة احواله واورق اغصان اماله، هذه اوراق ريح التحقيق منها يفوح، وبمكنون سر صغري الشيخ السنوسي تبوح، امليتها للصغار المبتدين لا للفحول الممارسين، جعلها الله تعالي غير منسوبة برياء، وموجبة للسكون مع المنعم عليهم من الصديقين والاولياء، قال رحمه الله تعالي الحمد لله افتتح بالحمد اداً لحق شي مما يجب عليه من شكر النعما التي تاليف هذه العقيدة اثر من اثارها وهو الثنا باللسان علي الجميل سوا تعلق بالفضايل جمع فضيلة وهي الخصال الذاتية كالعلم والزهد او بالفواضل جمع فاضلة وهي الخصال المتعدية كالانعام والاعطا والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب

الانعام

الانعام فبينه وبين الحمد عموم وخصوص من وجه فالحمد اعم متعلقا
واخص موردا والشكر علي العكس وانما لم نقل في تعريف الحمد بدلا
عن اللسان بالكلام كما في الشرح وان كان اولي لشموله القديم
والحادث لان مقصودنا تعريف الحمد الواقع في العقيدة وهو
حادث قطعا والجلالة الكريمة علم علي الذات العظيمة الواجبة
الوجود واتفق علي انه اعرف المعارف ولما حمد الله تبارك وتعالي
علي جميع نعمه شكر بعد ذلك من اظهر سبحانه علي يده تلك
النعم وافاضها ببركته علي الخلق دنيا واخري سيدنا ومولانا
محمد صلي الله عليه وسلم اذ من لم يشكر الناس لم يشكر الله
تعالي والصلاة اي زيادة الانعام والسلام اي زيادة التامين
علي رسول الله اي محمد وعدل عنه الي ذلك الوصف الخاص ايما الي
نوع النعم المطلوبة له صلي الله عليه وسلم بلفظتي الصلاة
والسلام اذ لا يناسب في النعم المطلوبة من المولي الكريم لمن جعله
بمحض فضله رسول الله صلي الله عليه وسلم الا ان تكون في غاية
الشرف والكمال واعلم انه جرت عادة بعض اصحاب التصانيف

ان يقدموا على المقصود بعض كلام يسمونه مقدمة الكتاب وعلى
ذلك جرى المص رحمه الله تعالى اذا افتتح عقيدته بمبادي علم
العقايد وهي معرفة الواجب والجايز والمستحيل فقال على سبيل
الخطاب العام اعلم ان الحكم العقلي وهو اثبات امر او نفيه من
غير توقف على تكرر ولا وضع واضع فاثبات امر او نفيه جنس
ومن غير توقف على تكرر مخرج للعادي اذ هو متوقف على التكرر
والاختبار والتجربة ولا وضع واضع مخرج للشرعي لافتقاره الى
وضع واضع وهو الشارع واحترز بالعقلي من العادي كشراب
السكنجبين وهو خل وعسل مسكن للصفرا والشرعي كالصلوات
الخمس واجبة ينحصر متعلقة بالدليل العقلي في ثلاثة اقسام
الوجوب والاستحالة والجواز لان ما يحكم به العقل اما ان يقبل
الثبوت والانتفا جميعا او يقبل الثبوت فقط او الانتفا فقط
فالاول الجايز والثاني الواجب والثالث المستحيل تنبيه انما
قدرنا قبل فاعل ينحصر مضافا لان هذه الثلاثة ليست احكاما
وانما هي المحكوم بها فلا يصح جعل الحكم منقسما اليها وان ثبت

قدرنا

قدرته قبل الوجوب وتاليه بحيث يكون الاصل اثبات الوجوب
واثبات الاستحالة واثبات الجواز واذا اردت معرفة كل من الواجب
والجايز والمستحيل فالواجب ما اي حكم لا يتصور في العقل عدمه
وعدمه يصدق نقيضه فالمعني الواجب حكم لا يتصور في
العقل ان يكون نقيضه صادقا مثلا قولنا الله قديم حكم
واجب اذ لا يتصور في العقل كون نقيضه وهو الله ليس
بقديم صادقا فاجنس ولا يتصور في العقل عدمه مخرج
للمستحيل والجايز اذ الاول لا يتصور في العقل الا عدمه
والثاني يصح في العقل وجوده وعدمه وهو ضروري كالواحد
نصف الاثنين ونظري كالله قديم والمراد بالتصور هنا وفي
الذي بعده التصديق اذ يطلق التصور لغة علي ما هو اعم من
ادراك المفرد كما صرح به القطب شارح الشمسية وغيره
لا التصور المشهور ضرورة ان عدم الواجب متصور والا لما صح
نفيه اذ الحكم فرع التصور فرعان الاول بما ذكرناه من جعل
التعريف للحكم بقرينة ذكره ثم تقسيمه يندفع البحث فيه

لا التصور مع

بفساد العكس بخروج الصفات السلبية لانه لا يتصور في العقل
الا عدمها مع انها واجبة والاحوال لانه لا يتصور في العقل عدمها
كما لا يتصور في العقل وجودها الثاني هذا الجواب المعرف هو
الجواب الذاتي واما العرضي وهو ما وجب لتعلق علم الله تعالي
به كايمان ابي بكر فلا بل هو من قبيل الجايز وانما لم يحتج الي التقييد
لان الواجب اذا اطلق صرف الي الذاتي واما العرضي فلا يحمل
عليه الا بقرينة والمستحيل ما اي حكم لا يتصور في العقل وجوده
فما جنس ولا يتصور في العقل وجوده مخرج للواجب والجايز اذ
الاول لا يتصور في العقل الا وجوده والثاني يتصور في العقل
وجوده وعدمه وهو ضروري كالواحد نصف الاربعة ونظري
كالعالم وهو ما سوي الله قديم تنبيهات الاول يما ذكرناه ايضا
من جعل التعريف للحكم يندفع ما اورد عليه من فساد طرده
بشمول الاحوال والسلوب الثاني هذا المستحيل المعرف ايضا هو
المستحيل الذاتي واما المستحيل العرضي وهو ما استحال
لتعلق علم الله به بانه لا يقع كايمان ابي لهب فهو من قبيل الجايز

واما

وانما لم يحتج الي التقييد لان المستحيل مهما اطلق انصرف الي الذاتي ولا يحمل علي العرضي الا بالتقييد نظير ما مر في الواجب والجايز ما اي حكم يصح في العقل وجوده وعدمه فما جنس ويصح في العقل وجوده وعدمه مخرج للواجب والمستحيل اذ الاول لا يصح في العقل الا وجوده والثاني لا يصح في العقل الا عدمه وهو ضروري كالحكم علي الجرم بالاتصاف بخصوص الحركة مثلا ونظري كالحكم علي المطيع الذي لم يعص الله تعالي قط طرفة عين بانه يعذب فان العقل ينكر ابتدا جوازه بل يتوهمه مستحيلا كما توهمته المعتزلة تنبيهات الاول بما ذكرناه ايضا من جعل التعريف للحكم يندفع بما اورد عليه من فساد طرده بعدم شموله للاحوال الحادثة علي القول بثبوت الاحوال الثاني انما قيد الصحة بفي العقل ليدخل الجايز المقطوع بعدمه كايمان ابوي جهل ولهب والمقطوع بوجوده كاتصاف مطلق الجرم بخصوص البياض مثلا والمحتمل للوجود والعدم كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن الخاتمة الثالث انما تعرض لشرح الواجب والجايز والمستحيل دون

الوجوب والاستحالة والجواز التي ادي التقسيم اليها لانه يلزم من تصورها تصورها لانها اخص اذ الواجب شي له الوجوب وكذا ما بعده ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم وبدا بالواجب لشرفه اذ به يتصف مولانا جل وعز واخّر الجايز اذ هو شبه مركب لانه فيه ما ثبت للواجب من الوجوب وما ثبت للمستحيل من النفي والبسيط قبل المركب ولم يبق للمستحيل الا التوسط فايدة الجايز لفظ مشترك يطلق علي ما ذكر وعلي المحتمل المشكوك في وجوده وعدمه فيكون خاصا بالقسم الثالث من اقسام الاول وعلي ما اذن الشرع في فعله وتركه فيكون مرادفا للمباح وعلي ما اذن الشرع في فعله وان لم ياذن في تركه فيكون اعم من المباح لصدقه علي الواجب والمندوب ويطلق علي الجايز الذي هو من اقسام الحكم العقلي الممكن فالممكن والجايز في عرف المتكلمين مترادفان وعند اهل المنطق الممكن قسمان خاص وهو المرادف للجايز وعام وهو ما لا يمتنع وقوعه فيدخل فيه الواجب والجايز العقليان ولا يخرج عنه الا المستحيل

العقلي وبالله التوفيق ثم اشار الي فايدة تصور الحكم العقلي
واقسامه بقوله ويجب علي كل مكلف بفتح اللام وهو البالغ العاقل
شرعا لا عقلا خلافا للمعتزلة ان يعرف ما يجب في حق مولانا جل
وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا اي بالشرع ايضا يجب عليه
ان يعرف مثل ذلك اي ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل
عليهم الصلاة والسلام لان بمعرفة ذلك يكون محققا لايمانه علي
بصيرة في دينه اي عارفا للحق بدليله وقال يعرف دون يجزم اشارة
الي ان المطلوب في عقايد الايمان المعرفة وهي الجزم المطابق في عقايد
الايمان عن دليل فالجزم جنس وخرج عنه الشك والوهم والظن
فلا يسمي شي منها معرفة لفقدان الجزم فيها والمطابق مخرج للجهل
المركب كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم والمعتزلة اختراع العبد
افعاله الاختيارية وعن دليل مخرج لجزم عوام اهل السنة بما
يسمعونه من علمايهم وانه لا يكفي التقليد وهو الجزم المطابق
في عقايد الايمان لا عن دليل ولن يخفي عليك تقريره وهل المقلد
مومن غير عاص او مومن عاص او كافر اقوال والعموم فيما يجب

باعتبار الواجب علي المكلف بسبب قيام الادلة العقلية والنقلية
عليه ولذلك قال كل مكلف والتبعيض الاتي باعتبار الواجب
مطلقا اعم من ان يكون واجبا علي المكلف اولا ولذا لم يقل
فيما يجب لمولانا عليه فاندفع الاشكال الذي يوردونه علي
كلامه وتقريره انه يقال اتيانه اولا بما العامة يقتضي ان
المكلف يجب عليه ان يعرف كل واجب حتي لا يبقي واجب وتعبيره
ثانيا بمن التبعيضية يقتضي ان العشرين بعض ذلك
وح يكون المكلف مطالبا بزايدا علي العشرين ولا يعلم زايده
ولما ذكر انه يجب علي المكلف ان يعرف ما يجب في حق مولانا
جل وعز وما يستحيل وما يجوز ومثل ذلك في حق الرسل
عليهم الصلاة والسلام اشار الي ما يجب في حقه تعالي معبرا
بمن التبعيضية اشارة الي ان كمالاته الواجبة لا تنحصر فيما ذكر فقال
فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة وهو الوجود ونبوته
ضروري لانه جزء علمي بوجودي ضروري والعلم بالكل متاخر
عن العلم بالجزء وعشرون مبتدا ومما يجب خبره ولا يصح ان يكون

شروط

عشرون فاعل يجب لما يلزم عليه من خلو الموصول عن الرابط
ويحتمل ان يكون خبر مبتد محذوف وبما يجب في محل الحال والتقييد
الواجب لمولانا جل وعز عشرون صفة حال كونها بعض ما يجب
والقدم وهو سلب العدم السابق علي الوجود او عدم الاولية
للوجود او عدم افتتاح الوجود والبقا وهو سلب العدم اللاحق
للوجود او عدم الاخرية للوجود او عدم لحوق العدم للوجود
ومخالفته تعالي للحوادث اي عدم مماثلته لها في الذات والصفات
والافعال تنبيهان الاول انما عبر بالحوادث دون الممكنات
الاعم الشامل للمعدومات لان المماثلة انما تتوهم باعتبار
المشاركة في الوصف بالوجود الثاني انما اتي بالتا في هذه العقيدة
والتي بعدها لاتيانه معها بالضمير المكني به عن الواجب تعالي
وتقدس والاولي بالعبد ذكر الله متي ذكره وخصه بكونه
تنزيها للرد علي المجسمة فيها وعلي النصاري في بعديتها ولم
يكترث بقول الثنوية لوضوح بطلانه حتي يحتاج الي ذلك في
الوحدانية وقيامه تعالي بنفسه اي بذاته اي لا يفتقر الي محل اي

ذات يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف ولا مخصص اي فاعل
يخصصه بالوجود بدلا عن العدم تنبيه انما فسر القيام بالنفس
بما ذكر لينبه علي مختاره في معناه اذ لهم فيه عبارات غير ما ذكر
تتمة اعلم ان الاشيا بالنسبة الي المحل والمخصص اربعة
اقسام قسم غني عنهما وهو ذات مولانا جل وعز وقسم مفتقر
اليهما وهو الاعراض وقسم مفتقر الي المخصص دون المحل وهو
الاجرام وقسم موجود في المحل ولا يفتقر الي المخصص وهو صفات
مولانا جل وعز وعدل عن الافتقار في صفاته تعالي وان كان مقتضي
التقسيم ذكره لايهامه فقد ان امر يحتاج الي حصوله وذلك باطل
لانه تعالي الغني عن كل ما سواه باعتبار ذاته وساير صفاته قالوا
وقد اسا الفخر الادب فاطلق علي صفاته تعالي انها مفتقرة الي محل
نظرا منه الي استحالة قيامها بانفسها ووجوب قيامها بموصوفها
غافلا عما يفهمه الفقر والافتقار من فقد امر يحتاج الي حصوله
والله اعلم والوحدانية نسبة للوحدة قال ابن عرفة والحق انها
انفراد الشي بمعني عن غيره والنون للمبالغة كما في رقباني واليا

للنسب

للنسب والتناسب للتناسب المعطى اي لا ثاني له في ذاته بان تكون مركبة
من جزيين فاكثر او يكون لها نظير فان قلت دلالة الكلام علي نفي
النظير بينة واما علي نفي التركيب فلا اذ غاية ما يدل عليه الكلام
نفي ان يكون له ثان في ذاته وذلك لا ينافي ان ذاته مركبة من اجزا
وذلك كما تقول لا ثاني للشمس والقمر في الوجود مع ان حقيقة
كل واحد منهما مركبة قلت لو تركبت ذاته من اجزا لكانت
تلك الاجزا اما تلك فاذا قام وصف الالوهية بالبعض لزم للمماثلة
قيامه بكل فيتعدد الاله فيكون للاله ثان كيف والاله لا ثاني له
ولا يصح ان يقال انما تقوم بالمجموع لان في ذلك انقسام المعنى
وهو محال وقوله في ذاته يتعلق باسم الفاعل وله هو الخبر ويجوز
العكس والمعنى علي الاول لا ثاني مشارك له وعلي الثاني لا ثاني له
موجود في ذاته واللام مقوية لضعف العامل بالفرعية ولا في صفاته
بان تكون ثم ذات لها من الصفات مثل صفاته ولا في افعاله بان
يكون ثم موجود ومخترع لها سواه والمراد بافعاله الممكنات وانما
نبهنا علي هذا لانه يتبادر الي الوهم من اللفظ ان الافعال قسمان

منها ما هو فعله وفيه تكون وحدانية الافعال ومنها ما ليس فعله تنبيهان
الاول انما فسر الوحدانية بقوله اي لا ثاني له احترازا من معانيها الغير
اللايقة كوحدة النوع وغيرها الثاني في تفسير الوحدانية بلا ثاني
له الخ مسامحة لانه تفسير للوحدانية بتفسير الواحد والصواب
ان يقول ان نفي الاثنينية في الذات والصفات والافعال اه وقوله
فهذه ست صفات انما اتي به وان كان من الاخبار بالمعلوم ليرتب
عليه قوله الاولي نفسية اي حال واجبة للذات ما دامت الذات
في حال كونها غير معللة بعلة تقوم بالذات والحال صفة ثابتة
لموجود لا تتصف بالوجود ولا بالعدم واحترز بقوله غير معللة بعلة
من الحال المعنوية ككون الذات قادرة فانها حال واجبة للذات
لكن وجودها معلل بعلة وهي المعني الموجب لها الذي هو القدرة
وقول الملالي اي نفس الذات فيه نظر يشهد له كلام المص في الشرح
واما قوله وهي الوجود وانما اتي به لتحقيق اولية الوجود ودفعا لما
عسي ان يقع من تغيير الكتبة المستلزم للحكم بالنفسية علي ما ليس
بنفسي وبالسلبية علي ما ليس بسلبي وقوله الخمسة المذكورة بعدها

بعدها

سلبية على الاصح اي كل واحدة منها تدل على سلب امر لا يليق بمولانا
جل وعز وذلك معلوم من رسومها السابقة ثم اعلم انه يجب لمولانا
تعالى سبع صفات تسمى في اصطلاح المتكلمين صفات المعاني اي
الصفات التي هي انفس المعاني فالاضافة للبيان ويحتمل ان يكون
من اضافة عام الى خاص اذ الصفات اعم من المعاني وهي اي السبع
القدرة وهي صفة تؤثر في ايجاد الممكن واعدامه فصفة جنس
وتؤثر مخرج لما لا يؤثر من الصفات كالعلم وفي ايجاد الممكن
واعدامه مخرج للارادة لانها وان كانت تؤثر لكن لا في الايجاد
والاعدام بل في التخصيص والارادة وهي صفة تؤثر في اختصاص
احد طرفي الممكن وتقريره بين قال ابن عرفة وتقريبه بالمثال
ان المضطر في قراءة المكتوب الى مرآة الزجاجة اذا عرضت حاجته
الى برش حرف توقف تحصيله ذلك على حصول مرآة تعين له
الحرف والى حديدة يبرش بها فالمرآة كالارادة والحديدة كالقدرة
اهـ واشار بقوله المتعلقتان بجميع الممكنات الى انهما من الصفات
المتعلقة اي الطالبة لامر زايد على القيام بمحلها والى انهما انما

تتعلقان بالممكنات فقط دون الواجبات والمستحيلات وانما اختص
تعلقهما بها لان تعلقهما لما كان بطريق التاثير وهو مستلزم لتغيير
المتعلق من حال عدم الي حال وجود وبالعكس لم يمكن ان تتعلق
الا بما يقبل العدم والوجود ليصح تغييره من احدهما الي الاخر
اما الواجب فلا يقبل الا الوجود ولا يقبل العدم فان تعلقت القدرة
والارادة بوجوده فهو تحصيل لما كان حاصلا اذ لم يزل موجودا
ولا يزال موجودا وان تعلقتا باعدامه لزم قلب حقيقته واما
المستحيل فلا يقبل الا العدم ولا يقبل الوجود اصلا فان تعلقتا
بعدمه فهو تحصيل لما كان حاصلا اذ لم يزل معدوما ولا يزال
كذلك وان تعلقتا بايجاده لزم قلب حقيقته فاللازم علي تعلقهما
بكل من الواجب والمستحيل احد امرين تحصيل الحاصل او قلب
الحقيقة فان قلت الارادة انما تؤثر في اختصاص احد
طرفي الممكن ببعض ما يجوز عليه لا بالايجاد والاعدام وما ذكرت
من ان تعلقهما هي والقدرة بالممكن يستلزم تغييره من حال
عدم الي حال وجود وبالعكس يقتضي انها تتعلق بالايجاد

والاعدام

والاعدام قلت الذي جعل مستلزما للايجاد والاعدام هو
تاثير القدرة والارادة معا لا تاثير الارادة فقط ولا يلزم من كون
الشي مستلزما لذلك الشي نظير ذلك كلما كان هذا حيوانا
ناطقا كان انسانا فان مجموع الحيوان والناطق مستلزم للانسان
ولا يستلزمه الحيوان فقط لا بطريق اللزوم ولذلك يقول
المنطقيون ان المتصلة اللزومية الموجبة لا تتعدد بتعدد
اجزا المقدم نعم تتعدد بتعدد اجزا التالي لان جز التالي
لازم له والتالي لازم للمقدم ولازم اللازم لازم والله تعالي
اعلم والي ان تعلقهما بهما فتتعلق القدرة بكل ممكن كان في كسب
العبد ام لا وتتعلق الارادة بكل ممكن كان من قبيل الخير ام لا خلافا
للمعتزلة اذل الله بدعتهم في القسمين والعلم وهو صفة ينكشف
به ما تتعلق به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه
فصفة جنس وينكشف به ما تتعلق به مخرج لما لا يقتضي
انكشافا من الصفات كالقدرة والارادة والمراد بالانكشاف
ما هو اعم من التام ومن ثم احتيج الي ما يخرج الظن والشك والوهم

والاعتقاد ولما اطلق في المقدمات الانكشاف علي التام لم يحتج
اليه ذلك التقييد وانكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه
مخرج للظن وما بعده لان متعلقاتها تحتمل النقيض ولو بوجه
من الوجوه اشار به الي ان العلم تلزمه امور ثلاثة الجزم
والطباق والثبات فلا يحتمل المعلوم النقيض بحسب الذهن
لاجل الجزم ولا بحسب الخارج لاجل الطباق ولا لاجل تشكيك
مشكك لاجل الثبات واشار بقوله المتعلق بجميع الواجبات
والجايزات والمستحيلات الي انه من الصفات المتعلقة والي
ان متعلقه الواجب والجايز والمستحيل وصح ذلك لانه صفة
غير موثرة والي ان تعلقه يعم كل فرد من افرادها تنبيه
لو قال بدل قوله بجميع الواجبات الي اخرها قاله امام الحرمين في
الارشاد وهو قوله المتعلق بالمعلومات غير المتناهية لكان
اولي لان لفظة جميع كما قال الشريف زكريا في شرحه
توهم الحصر والحياة وهي صفة تصحح لمن قامت به ان يتصف
بالادراك فصفة جنس وتصحح وما بعده مخرج لغيرها من

الصفات

الصفات ونقح اي تجوز في شرط عقلي يلزم من عدمها عدم
الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولا عدمه وقال
لمن قامت به تحقيقا المذهب اهل السنة لا الاخراج صفة لم
تكن كذلك فان قلت مقتضي التعريف ان الحياة ليست
شرطا في غير الادراك من الصفات وليس الامر كذلك بل هي
شرط في الادراك فهي ايضا شرط في القدرة والارادة والكلام
قلت مفهوم الادراك مفهوم لقب وهو غير معتد به عند
الجمهور من الاصوليين ولان سلم فان الادراك اي العلم لازم
للقدرة والارادة والكلام وما هو شرط في اللازم هو شرط
في الملزوم واشار بقوله وهي لا تتعلق بشي الي انها لا تقتضي
امرا زايدا علي القيام بمحلها فالقدرة مثلا بعد قيامها
بالمحل تطلب امرا يكون مقدورا بها وكذا غيرها من الصفات
المتعلقة والمراد بالشي مدلوله اللغوي وهو يعم الموجود
والمعدوم ولذلك يقولون انكر النكرات شي ثم موجود
فاندفع البحث معه باقتضا تعلقها بالمعدوم والسمع وهو

صفة ينكشف بها الشي ويتضح كالعلم والبصر وهو مثله
فان قلت يلزم من ذلك ان يكون تعريف كل واحد منهما
صادقا على الاخر فلا يكون واحد منهما ما نعا قلت الامر
كذلك والعذر تعذر الكنه في ذاته تعالى وصفاته ولا يدرك
منهما الا ما دلت عليه افعاله فانه لم يدل الفعل الجانا الى
السمع والبصر بما دل على ثبوتهما فقط لا على غيره على ان
التعريف يفيد تمييزهما عن ساير المعاني كالقدرة والارادة
ونحوهما والاقدمون لا يشترطون في المعرف المساواة فوجب
ان تثبتا على وجه يخالف ما هما عليه في الشاهد واشار بقوله
المتعلقان بجميع الموجودات الى انهما من الصفات المتعلقة
والى انهما يتعلقان بالموجودات دون المعدومات والى ان
تعلقهما يعمها فيتعلقان بكل موجود قديما كان او حادثا
ذاتا كان او صفة فيسمع جل وعلا ويرى في ازله ذاته العلية
وجميع صفاته الوجودية ويسمع ويرى فيما لا يزال ذوات
الكاينات كلها وجميع صفاتها الوجودية كانت من قبيل الاصوات

او غيرها

او غيرها اجساما كانت او اكوانا او الوانا او غيرها ولقد احسن
القايل ويقال انه الزمخشري واستدل بذلك على توبته
من بدعته المشهورة؛ يا من يري مد البعوض جناحها
في ظلمة الليل البهيم الاليل؛ ويري مناط عروقها في نحرها
والمخ في تلك العظام النحل؛ ويري خرير دمايها متسلسلا
في جسمها من مفصل في مفصل؛ ويري وصول غذا الجنين ببطنها
في ظلمة الاحشا بغير تمقل؛ ويري مكان الوطي من اقدامها
في سيرها وخطيطها المستعجل؛ ويري ويعلم كل ما هو دونها
سبحانه من مالك متفضل؛ امنن علي بتوبة امحو بها
ما كان مني في الزمان الاول؛ فان قلت اذا وجب تعلقهما بكل
موجود والعلم ايضا قد تعلق به فيلزم اما تحصيل الحاصل
او اجتماع المثلين ان كان ما تعلقا به هو عين ما تعلق به العلم
واما خفا بعض المعلومات عن العلم ان كان ما تعلقا به لم
يتعلق به العلم قلت نختار ان ما تعلقا به هو عين ما تعلق به
العلم ولا يلزم من ذلك تحصيل الحاصل ولا اجتماع المثلين وذلك

ان هذه الادراكات لما كانت غير متحدة الحقيقة كان تعلقها غير
متحد فاجتماع متعلقاتها في متعلق واحد ليس من تحصيل
الحاصل ولا من اجتماع المثلين بل كل متعلق منها له حقيقة من
الانكشاف تخصه غير حقيقة سواه وكل حقيقة منها عامة
لم تصلح له وهذا كما تقول متعلق القدرة والارادة واحد وهو
الممكنات ولا يلزم من اتحاد متعلقهما تحصيل الحاصل لاختلاف
جهتي تعلقهما **والكلام النفسي ليس بصوت ولا حرف** بل هو
معنى ازلي قايم بالذات يدل عليه بمختلف العبارات وما
يصطلح عليه من الاشارات واشار بقوله **ويتعلق بما يتعلق
به العلم من المتعلقات** الى انه من الصفات المتعلقة
والى انه مساو للعلم في المتعلق بفتح اللام وان كان مخالفا
له في التعلق اذ العلم للانكشاف وهو للدلالة فيدل على
الواجب كانا الله لا اله الا انا وعلى المستحيل بان الله ثالث
ثلاثة وتمثيل الملالي وغيره بلم يلد ولم يولد ولم يكن
له كفوا احد فيه نظر لان نفي الولد ونحوه واجب

لا مستحيل

لا مستحيل وعلي الجايز كوالله خلقكم وما تعملون فان قلت ما ذكر
من كون الكلام الازلي متعلقا بجميع متعلقات العلم الازلي قد
يقدح فيه ان امر الله بعض المكلفين بما علم انه لا يقع منهم يستلزم
ان امره تعالي قد يتعلق بوقوع ذلك المامور ولم يتعلق بعدمه
وعلمه قد تعلق بعدم ذلك المامور فقد تعلق علمه سبحانه وتعالى
بما لم يتعلق به امره الذي هو كلامه فالعلم اذا اعم متعلقا من
الكلام قلت الكلام الازلي له تعلقات كثيرة وليس تعلقه
منحصرا في تعلق الامر وان كان لم يتعلق كلامه بترك المامور
من طريق الامر فقد تعلق به بطريق النهي وبطريق الوعد
وبطريق الخبر بعدم الوقوع وهذه كلها تعلقات للكلام
الازلي فاذا لا يمكن ان ينفرد العلم الازلي بمتعلق لا يكون
متعلقا للكلام الازلي بوجه من وجوه تعلقاته ومنشا الغلط
حصر تعلق الكلام في تعلق الامر وهو اعم كما قرروا الي ان تعلقه
يعمها تنبيهات الاول اذا عرفت مذهب اهل الحق في كلامه
تعالي علمت ان اطلاق السلف علي كلامه تعالي انه محفوظ

في الصدور ومقرو بالالسنة مكتوب في المصاحف لايحماعلي ان
الحروف والاصوات قايمة بالذات العلية بل لما كانت هذه الاشيا
دالة علي كلامه تعالي اطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم
المدلول علي الدال وانه ليس معني كلم الله موسي تكليما انه
ابتدا الكلام له بعد ان كان ساكتا وانه بعد ما كلمه انقطع
كلامه وسكت تعالي الله عن ذلك علوا كبيرا وانما المعني انه
تعالي بفضله ازال المانع عن موسي عليه السلام وخلق له
سمعا وقوة حتي ادرك به كلامه القديم ثم صنعه بعد وروده
الي ما كان عليه قبل سماع كلامه وهذا معني كلامه لاهل الجنة
وروي ان موسي عليه السلام عند قومه من المناجاه كان يسد
اذنيه لئلا يسمع الخلق اذ صار عنده كاقبح ما يكون من اصوات
البهايم المنكرة فلم يكن يستطيع سماعه لحدثان ما ذاق من
اللذات التي لايحاط بها ولا تكيف عند سماع كلام من ليس
كمثله شي جل وعلا ولولا انه سبحانه ينسيه ما ذاق عند
مناجاته ما لا يقدر علي وصفه لما امكن ان يانس الي شي من

المخلوقات

الذي يفهم من قراة الكلمة المشتمل عليها من غير ... بلفظ (صنعه) ... العين

المخلوقات ابدا ولما انتفع به احد فسبحانه من لطيف ما اوسع
كرمه واعظم جلاله **الثاني** استفيد من كلامه ان المعاني قسمان
متعلق وغيره وان المتعلق باعتبار تعلقه بجميع اقسام الحكم العقلي
وجميع الموجودات وجميع الممكنات ثلاثة اقسام الاول الحياة
والثاني العلم والكلام والثالث السمع والبصر والرابع القدرة
والارادة وان اعم الصفات المتعلقات في التعلق العلم والكلام
وان كلما تعلق به السمع والبصر تعلق به العلم ولا ينعكس الا جزييا
وان بين القدرة والارادة والسمع والبصر باعتبار المتعلق عموما
وخصوصا من وجه يجتمعان في الممكن الموجود وينفرد السمع
والبصر بالموجود الواجب والقدرة والارادة بالمعدوم الممكن
الثالث انما اقتصر علي تلك الصفات السبع ولم يعد منها
الثامنة وهي الادراك اي ادراك المذوقات والمشمومات والملموسات
للخلاف الذي في هذه الصفة هل هي راجعة الي العلم او يكون ادراكه
تعالي لتلك الامور بادراك زايد علي العلم او الوقف بمعني لا ندري
ا ادراكه تعالي لتلك الامور بعلمه ام بادراك زايد علي علمه وهذا

القول به بكل موجود كصفتي السمع والبصر ثم اعلم ايضا انه يجب
له تعالي سبع من الصفات تسمي في الاصطلاح صفات معنوية
لان الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الاولي فان اتصافه محال من
المحال بكونه عالما فرع عن قيام العلم به وكذا غيره وهي ملازمة
للسبع الاولي التي هي القدرة وما بعدها وهي اي المعنوية كونه
تعالي قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما
قال بعض مشايخي وهي واجبة اجماعا ونافيها كافر اجماعا وواجبة
علي مذهب اهل السنة وعلي مذهب المعتزلة وعلي القول بالحال
وعلي القول بنفيها فنافي الحال يقول كونه تعالي قادرا عبارة عن
قيام القدرة به وكونه مريدا عبارة عن قيام الارادة به ومثبت
الحال يقول صفتان بينهما تلازم والصفة كونه تعالي كذا واما
قادرا ومريدا وهكذا فاسماء الصفات اه فانظره تنبيهان
الاول تحصل من كلامه ان الصفات اقسام نفسية وهي كل حال
واجبة للذات ما دامت الذات حال كونها غير معللة بعلة وسلبية
وهي عبارة عن كل صفة نفت امرا لا يليق به البارئ جل وعلا ومعاني

وهي

وهي عبارة عن كل صفة قايمة بالذات موجبة لها حكما ومعنوية وهي
عبارة عن كل حال ثبت للذات معللة بمعنى قايم بالذات ووجه
الحصر فيها ان مدلول الصفة اما ان يكون سلب امر لا يليق بمولانا
جل وعز اولا الاول هذه السلبية والثاني اما ان يحقق باعتبار
نفسه او باعتبار غيره والاول المعاني والثاني اما ان يكون الغير
الذي تحقق به ذاتا موصوفة او معنى يقوم بموصوف الاول النفسية
والثاني المعنوية وزاد بعضهم قسمين اخرين الفعلية وهي عبارة
عن صدور الاثار عند قدرته وارادته جل وعلا وان شيت
قلت هي عبارة عن التعلق التنجيزي للقدرة والارادة كالخلق
والرزق بفتح الرا والاحسان والجامعة وهي عبارة عن كل صفة
تدل على معنى يندرج فيه ساير الاقسام كعزة الله وجلاله وعظمته
وكبريايه الثاني اعلم ان عدد النفسية والمعنوية من الصفات
مبني على القول بالحال وهي صفة ثابتة ليست بموجودة ولا معدومة
تقوم بموجود والمحققون على نفيها مطلقا واما ان بنيتا
على القول بنفي الحال فلا حال لا نفسية ولا معنوية بل الوجود

غني عن الذات والمعنوية عبارة عن قيام المعاني بالذات فالقادرية
عبارة عن قيام القدرة بالذات لا انها صفة زايدة على القدرة تقوم
بالذات وكذا غيرها والى ما يستحيل مشيرا بمن التبعيضية ايضا اشارة
الى عدم حصره فيما ذكر بقوله ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون
صفة وهي اضداد العشرين الاولى اي منافياتها فالمراد بالضد
اللغوي وهو كل مناف اذ التقابل بين هذه وبين نقايضها الواجبة
ليس كله تقابل الضدين بل منه ما هو كذلك كالعجز والقدرة
ومنه ما هو من تقابل الشي والاخص من نقيضه كالوجود
والعدم فان نقيض وجود لا وجود وهو اعم من العدم بنا
على ما مر عليه من القول بالحال ومنه ما هو من تقابل الشي
والمساوي لنقيضه كالقدم والحدوث وهي العدم وتصوره
بديهي كما قال الفخر والحدوث وهي الوجود بعد العدم
وطرو العدم وهو العدم بعد الوجود والمماثلة للحوادث
بان يكون جرما اي تاخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ
تنبيه انما عبر بالجرم دون الجسم والجوهر لانه اعم منهما اذ هو

عبارة

عبارة عما اعمر قدر ذاته من الفراغ مركبا كان او لا والجوهر عبارة
عما لم يتركب وهو الذي بلغ في الدقة الي حد لا يقبل معه القسمة
عقلا والجسم عبارة عما تركب من جوهرين فاكثر او يكون عرضا
اي يقوم بالجرم اي فيختص به بحيث يكون نعتا والجرم منعوتا
به وقدرنا اي ليعادل اخر الكلام اوله او يكون في جهة للجرم
بان يكون عن يمين الجرم او شماله او فوقه او تحته او امامه او خلفه
او له هو جهة بان يكون له يمين او شمال او فوق او تحت او خلف
او امام تنبيه قيل الجهة خاصة بالجرم الانساني دون غيره
حيوانا كان ذلك الغير او خلافه وانما تضاف اليه الجهة بواسطة
الانسان فعطفه علي ما قبله من عطف الخاص علي العام فتقول
كل من له جهة من الاجرام فهو في جهة وليس كل من هو في جهة
منها له جهة اه او يتقيد بمكان كان يكون فوق العرش او في
السما قال الغزالي في الرسالة القدسية واما رفع الايدي عند
السوال الي السما فهو لانها قبلة الدعا وفيه اشارة الي ما هو
وصف المدعو من الجلال والكبريا تنبيها بقصد جهة العلو علي صفة

المجد والعلا فانه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلا اه وقال
ابن الفاكهاني في شرح الرسالة واعلما ومن رفع الطرف الى السما
عند الفراغ من الوضو فلشغل الناظر نظره باعظم المخلوقات
المرئية لنا في الدنيا وهي السموات والاعراض بقلبه وقالبه عن
كون الدنيا ليكون ادعى لحضور قلبه اه او زمان بان تدور عليه
عليه الافلاك ويكر عليه الجديدان الليل والنهار او تتصف
ذاته العلية بالحوادث كان يتصف بقدرة حادثة او ارادة
حادثة ونحوهما قال في شرح الكبرى واما قوله تعالى ولنبلونكم
حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين فالمراد الاخبار بانه تعالى
يجازي المكلفين بما علم منهم ازلا من خير وشر لان وقوع ذلك كله
على وفق علمه وتسمية الجزا بالعلم من باب تسمية المتعلق بفتح
اللام بالمتعلق بكسرها وهو مجاز شايع في اللسان انتهى او يتصف
بالصغر بمعنى قلة الاجزا والكبر بمعنى كثرتها واما اللسان نفي
التقييد بالزمان نوخذ استحا لهما وقال بعض مشايخي الصغر
عبارة عن قصر مدة الحياة او قلة الجواهر والكبر عبارة عن طول

مدة الحياة او كثرة الجواهر اه واما الكبير الوارد في اسمائه تعالي فمعناه
عظمة الملك او التقدم او يتصف بالاغراض هو بفتحتين جمع غرض
وهو العلة الباعثة علي الفعل اي يستحيل عليه تعالي ان يكون
له غرض في ايجاد الافعال او الحكم بالاحكام الشرعية تنبيه
انما ذكر انواع المماثلة العشرة وان كان بعضها داخلا في البعض
تعريفا بجميع من يقول ببعض شي منها اه وكذا يستحيل عليه
تعالي ان لا يكون قايما بنفسه الاستحالة معروفة لنفي القيام
بالنفس لا الي القيام بالنفس اي يستحيل عليه نفي القيام بنفسه
بان يكون صفة يقوم بمحل اي ذاتا او حادثا يحتاج الي مخصص
اي فاعل وقدرنا حادثا ليعادل اول الكلام اخره وكذا يستحيل عليه
تعالي ان لا يكون واحدا اي ان يكون مركبا في ذاته بان تكون
ذاته ذات جزئين فاكثر او يكون له مماثل في ذاته او صفاته
او يكون معه في الوجود موثر في فعل من الافعال وكذا يستحيل
ايضا عليه تعالي العجز وهي صفة لا يتاتي معها ايجاد الممكن ولا
اعدامه وقال عن ممكن ما اعلاما بانه يتعلق بما تتعلق القدرة

وهو الممكنات فلا يوصف بالعجز لاجل عدم تعلق قدرته بالواجبات
والمستحيلات لانهما ليسا متعلقين وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى
ايجاد شي من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته له
تعالى وانما نفسر الكراهة بعدم الارادة ليتحرز من الكراهة الشرعية
التي هي من اقسام الحكم الشرعي وهو طلب الكف عن الفعل طلبا جازما
او غير جازم فتلك يصح ان تجتمع مع الايجاد فيوجد الله تعالى الفعل مع
كونه كارها اي ناهيا عنه كما اضل الله تعالى كثيرا من الخلق مع نهيه
لهم عن ذلك الضلال او مع الذهول وهي الغفلة عن الشي بعد سبقة
الشعور به او الغفلة وهي الغيبة عن الشي سبق الشعور به
ام لا فان قلت الذهول والغفلة من اضداد العلم كالجهل والظن
والاعتقاد لا من اضداد الارادة كما ذكر قلت لما كان الجهل وما في
معناه يقابل العلم لغة وشرعا حتى انه لا يذكر في مقابلته غيره
من الذهول والغفلة حصرا مقابلته او التعليل بان يكون بحيث
لا يصح منه الا الفعل من غير توقف على حصول شرط ولا انتفا مانع
او بالطبع بان يكون بحيث لا يصح منه الا الفعل ايضا لكن يتوقف

فعله علي حصول شرط وانتفا مانع تتمـــة اقسام الفاعلين
بحسب التقدير العقلي ثلاثة فاعل بالاختيار وهو الذي يصح منه
الفعل والترك ولا يتوقف فعله علي شرط ولا انتفا مانع وفاعل
بالتعليل وهو الذي يصح منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله
علي شرط ولا انتفا مانع وفاعل بالطبع وهو الذي يتاتي منه الفعل
دون الترك ويتوقف فعله علي ذلك ووجه الحصر فيما ان نقول
كل موثر اما ان يصح منه الترك لانه كالكاتب لكاتبته والمتحرك
غير المرتعش مثلا لحركته عند القدرية لا عند السني القايل بعدم
تاثير القدرة الحادثة في الافعال المقارنة لها ام لا والاول الفاعل
المختار والثاني اما ان يتوقف اقتصاره علي حصول شرط وانتفا
مانع كما يقول الطبيعي في احراق النار ونفع الادوية مثلا فانه
قد يمنع منها مانع ام لا كما يقول الفيلسوفي مثلا في حركة اليد
مع حركة المفتاح فانه يستحيل ان يمنع من حركة المفتاح او الخاتم
الذي يكون في اليد عند حركته مانع والاول الطبيعة والثاني العلة
وكذا يستحيل ايضا عليه تعالي الجهل بسيطا وهو عدم العلم ومركبا

وهو الجهل بالشي ثم الجهل به وما في معناه من الظن والشك والوهم والنسيان والغشية والاغما والسكر والجنون وكون العلم نظريا وانما كانت هذه الاشيا في معنى الجهل لمنافاتها العلم حسب منافاة الجهل له وقوله بمعلوم ما وان قل يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر ومعموله بالعطف ويحتمل ان يتعلق بالضمير المضاف اليه العايد على الجهل بنا على مذهب الكوفيين وابن جني والرماني والفارسي والموت وهي صفة تمنع من تصحيح الاتصاف بالادراك ممن قامت به والصمم والعمي والمراد بهما هنا عدم السمع والبصر بوجود ما ينافيهما او غيبة موجود ما عن صفتي السمع والبصر وزدنا التقييد بذلك الظرف احترازا من الصمم والعمي في حق الحوادث فانهما عبارة عن عدم السمع والبصر بالكلية لا غير والبكم والمراد به عدم الكلام اصلا بوجود افة تمنع منه وفي معناه كونه بالحرف والصوت واضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه الاضداد المذكورة للمعاني لانك اذا عرفت ان ضد القدرة العلية العجز عن ممكن ما لزم ان يكون ضد الصفة المعنوية اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا

عن

عن ممكن وهكذا كل صفة معنوية فان ضدها لازم ضد صفة المعني
الملزومة لها تتمـة قال شرف الدين التلمساني في شرح المعالم
اذا سبيل المرء عما يستحيل في وصف ربه فالقول الجلي فيه ان كل ما يودي
الي امكانه او حدوثه او قصور في صفاته فالرب منزه عنه اه والي ما يجوز
اشار بقوله واما الجايز في حقه تعالي فليس هو وصفا يقوم بذاته
بل راجع الي تعلق قدرته ببعض افعاله وذلك فعل كل ممكن او تركه
فيدخل في ذلك الصلاح وهو ما ضده فساد والاصلح وهو ما ضده
صلاح الا انه اصلح منه والثواب والعقاب وبعث الانبيا وروييته تعالي
فلا يجب عليه تعالي شي من ذلك ولا يستحيل خلافا لمن ضل وابتدع
ولما ذكر العقايد مجردة عن الادلة وكان مذهبه ان التقليد غير
كاف في العقايد الدينية اي المنسوبة الي دين محمد صلي الله عليه وسلم
قال مجيبا بعد تقدير سوال مقولا فيه هذه العقايد ما برهانها
اما برهان وجوده تعالي فحدوث العالم وهو كل ما سوي الله
تعالي سمي بذلك لان فيه علامة تميزه عن موجده فيكون ماخوذا
من العلامة او لان من نظر فيه يحصل له العلم بمالمولي العظيم

من علي الصفات فيكون ما خوذا من العلم لانه اي العالم او الامر والشان

لو لم يكن له اي العالم محدث بكسر الدال اي فاعل بل حدث بنفسه

من غير محدث لزم ان يكون احد الامرين المتساويين وهو الوجود

مساويا لصاحبه وهو العدم راجحا عليه بلا سبب وهو اي كون

احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب

محال لما فيه من اجتماع الضدين وهما المساواة والرجحان ونظير ذلك

ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احداهما لا لسبب وقول الملالي تظير

ذلك كفتان مرابتتان علي البعد احداهما نازلة والاخري مرتفعة

تبدلت حالهما وصارت النازلة مرتفعة والمرتفعة نازلة فيه

نظر لان اللازم في مثاله اجتماع الراجحية والمرجوحيه لا اجتماع

المساواة والرجحان الذي جعله المصنف لازما ولان فرض البعد

لا يحتاج اليه وقوله اي الملالي في قوله بل حدث بنفسه اي بان

احدث نفسه فيه شي لان اللازم علي ذلك تقدم الشي علي نفسه

وتاخره عنها لا اجتماع المساواة والرجحان الذي جعله المصنف

لازما تنبيه ما ذكره من ان اللازم علي تقدير كون العالم

حدث لا لسبب اجتماع المساواة والرجحان مبني على ان الوجود
والعدم بالنظر الي ذات الممكن شيان وهو احد القولين وقيل
ان العدم اولي به لعدم احتياجه الي سبب واللازم لو ترجح الوجود
لا لسبب علي هذا ترجيح المرجوح وهو اولي في الاستحالة وعلي
هذا القول يتنزل مثال الملاّ في السابق والله اعلم ودليل
حدوث العالم اي اجرامه ملازمته للاعراض الحادثة من
حركة وهي انتقال الجرم من حيز الي حيز وسكون وهو ثبوته في
الحيز وغيرهما كالاجتماع والافتراق وملازم الحادث حادث
انه ما لا يعري عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها يلزم ان يكون
حادثا مثلها وتقرير هذا الدليل ان تقول اجرام العالم ملازمة
للاعراض الحادثة وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث
ينتج اجرام العالم حادثة ودليل حدوث الاعراض مشاهدة
تغير حكمها من عدم الي وجود ومن وجود الي عدم فان التحركية
تارة تشاهد في الجرم بظهورها وتارة تعدم بظهور حكم ضدها
يعني ان الاجرام تظهر تارة متحركة وتارة ساكنة وتقرير هذا

المحل ان تقول الاعراض شوهد فيها تغيرها من عدم الي وجود ومن
وجود الي عدم وكل ما كان كذلك فهو حادث ينتج الاعراض حادثة
تنبيه بالمضاف الذي قدرناه بين تغير وها يندفع اعتراضان
احدهما ما قاله بعضهم من ان التغير من عدم الي وجود وبالعكس
اذا كان امرا يدرك بالمشاهدة كان ضروريا فيلزم ان لا يختلف
فيه كيف وقد قيل بكمون الاعراض وظهورها وجوابه ان التغير
المشاهد هو بالنسبة الي الاجرام لا بالنسبة الي المعاني التي النزاع
فيها الثاني ان التغير من العدم الي الوجود هو الحدوث فكيف يستدل
علي الشي بنفسه وجوابه ان الاستدلال بتغير الاحكام لا بتغير
الصفات واعلم ان تقرير البرهان علي وجود الله تعالي ان
تقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد
له من محدث والمصنف رحمه الله تعالي حذف المقدمتين مما استغنا
بدليلهما فاشار الي دليل الصغري بقوله ودليل حدوث العالم والي
دليل الكبري بقوله لانه لو لم يكن له محدث وقدمه علي دليل الصغري
لقلة الكلام عليه وقول من قال ان المقدمة الصغري غير محذوفة

وانما

وانما قوله بحدوث العالم قايلا هو من باب اضافة الصفة الي
الموصوف لا يخفي ما فيه وان الذي أنتجه الدليل كون العالم له
محدث فقط وهو مطلوبه حسبما هو صريح لفظه وقول من قال
متوركا عليه مطلوبه اخص من دعواه اذ غاية ما انتجه دليله
افتقار الكاينات الي موجد مع احتمال كونه منفصلا عن العالم
او منها ومع احتمال كونه فاعلا بالتعليل او بالطبع او بالاختيار
فيه نظر تتمة اعلم ان برهان حدوث العالم ينبني عندهم
علي اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زايد تتصف به الاجرام
الثاني اثبات حدوث ذلك الزايد الثالث اثبات كون الاجرام
لا تنفك عن ذلك الزايد الرابع اثبات استحالة حوادث
لا اول لها ووجه ابتنايه علي هذه الاربعة الاصول انك قد
عرفت انه راجع الي الاستدلال بحدوث احد المتلازمين وهو
الاعراض علي حدوث الاخر وهو الاجرام فاحتيج اذا الي اثبات
زايد علي الاجرام ليحكم عليه بملازمة الاجرام اذ الشي لا يلازم
نفسه والي اثبات حدوث ذلك الزايد اذ بحدوثه يستدل

علي حدوث الجوم والي اثبات ملازمة الجرم لذلك الزايد ليلزم من
حدوثه حدوثه والي اثبات استحالة حوادث لا اول لها الا انا بعد
ما نثبت الاصول الثلاثة ونريد ان نستدل بحدوث ذلك
الزايد علي حدوث الجوم الملازم له اعترض علينا الخصم بانه
لا يلزم ذلك الا لو كانت افراد ذلك الزايد الحادث لها مبدا او قال
ونحن نوافق علي حدوثها لكن لا اول لها فالفلك مثلا وان لازمه
حركات حادثة لا يلزم حدوثه الا لو كان لجملة تلك الحركات مبدا
ليلزم من قدمه وجود المحال وهو وجود الجوم عاريا عن الحركة
والسكون اما اذا كانت الحركة لا اول لها فلا يلزم ذلك ثم
الاصل الثاني منه وهو حدوث الزايد يتوقف ايضا علي اصول
الاول ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه الثاني ابطال انتقاله
الثالث ابطال كمونه وظهوره الرابع اثبات استحالة عدم القديم
ووجه توقف حدوث العرض علي هذه الاصول الاربعة ان جهة
الاستدلال علي حدوثه اما ان تكون بطرو الوجود بعد العدم
او بطرو العدم بعد الوجود وتحقيق الاستدلال بطرو الوجود

يستدعي

يستدعي اثبات ثلاثة امور وهي ما عدا استحالة عدم القديم
وحينئذ يلزم الحدوث وتحقيق الاستدلال بطرو العدم يستدعي
تلك الامور الثلاثة وح يتحقق العدم ثم لما لم يكن العدم اللاحق
للوجود هو نفس الحدوث احتيج الى بيان عدم القديم ليلزم من
طرو العدم العدم على الوجود سبق العدم عليه اذ هو معنى
الحدوث وبيان هذا الكلام انا نقول في تحقيق الاستدلال
بطرو الوجود للعرض كالحركة والسكون مثلا انه لو لم يكن طاريا
لكان موجودا قبل هذا الحال الذي شاهدنا طروه فيها ولو كان
موجودا قبلها لم يخل اما ان يكون في محل اولا فان كان في محل فهو
اما هذا المشاهد طريانه فيه او غيره فان كان هذا فقد كان
كامنا فيه وان كان غيره فلا يصل اليه الا بالانتقال من غيره
اليه وان كان في غير محل قبل ان يطرا على هذا فهو اذا قد قام بنفسه
فتوقفت الدلالة على حدوث العرض بطروه على ابطال هذه
الاقسام الثلاثة وح يستبين ان الطرو المشاهد هو تجدد بعد
عدم وهو معنى الحدوث وكذا نقول في تحقيق الاستدلال بطرو

العدم للعرض بعد وجوده انه لو لم يكن عدم لكان باقيا وهو اما
ان يبقي في محل اولا فان بقي في محل فهو اما في هذا المحل او غيره فان كان
في هذا المحل فهو كامن فيه وان كان في غيره فلا يصل اليه الا بالانتقال
من هذا اليه وان كان في غير محل فقد قام بنفسه فاذا ابطلت
هذه الاقسام الثلاثة تحقق طرو العدم لكن يقال لم قلتم
ان طرو العدم بعد الوجود يستلزم الحدوث الذي هو سبق
العدم علي الوجود ولم لا يقال ان هذا العرض قديم ثم طرا
عليه العدم فنجيب حينئذ بانه لو كان قديما لم يجز عدمه ونبرهن
علي ذلك واذا تحقق بطرو العدم انه لم يكن قديما لزم ان
يكون حادثا وهو المطلوب فتبين ان اثبات الاصل الثاني يتوقف
علي هذه الاصول الاربعة نضمها الي بقية الاصول التي بني عليها
برهان حدوث العالم فمجموع الاصول التي ينبني عليها حدوث
العالم سبعة الاول اثبات زايد علي الاجرام الثاني ابطال قيامه
بنفسه الثالث ابطال انتقاله الرابع ابطال كونه وظهوره الخامس
اثبات استحالة عدم القديم السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك

عن ذلك الزايد السابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها ووجه
الاستدلال علي هذه الاصول السبعة باختصار ان نقول اما
الاول وهو اثبات زايد علي الاجرام فتتصف به كالحركة والسكون
فهو ضروري لا يحتاج الي دليل اذ ما من عاقل الا وهو يحس ان
في ذاته معاني زايدة عليه ولهذا قال بعض اذكيا المتكلمين
في جوابه مَنْ منع وجود الاعراض نزاعكم لنا في ثبوت الاعراض
موجود هو او معدوم فان قلتم لا وجود له خرجتم عن طور
العقل اذ غير العاقل هو الذي يقول القول ثم يردفه علي
الفور بقوله لم اقل شيا وسقطت مع المتكلم لاقراركم بانه لم
يقع منكم لنا نزاع واذا اقررتم بان نزاعكم لنا وقع منكم فلا شك
ان ذلك النزاع امر زايد علي الذات وهو الذي نعني بالعرض وقد
سلمتم وجود الاعراض واما الثاني وهو ابطال قيامه بنفسه
والثالث وهو ابطال انتقاله فدليلهما انه لو قام العرض بنفسه
او انتقل لزم قلب حقيقته فان الحركة مثلا حقيقتها انتقال
الجوهر من حيز الي حيز فلو قامت بنفسها او انتقلت هي لزم قلب

تلك الحقيقة واما الرابع وهو ابطال الكمون والظهور فوجهه
ان الكمون والظهور يودي الي اجتماع الضدين لانه عند وجود
الحركة وظهورها في الجرم يكون السكون كامنا فيه وعند ظهور
السكون فيه تكون الحركة كامنة فيه وهما الحركة والسكون ضرورة
واما الخامس وهو اثبات استحالة عدم القديم فوجهه انه لو انعدم
لكان وجوده جايزا لا واجبا والجايز لا يكون الا محدثا فيكون
هذا القديم محدثا وهو تناقض واما السادس وهو اثبات كون
الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد فهو ضروري لانه لا يعقل كون
الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا واما السابع وهو اثبات
استحالة حوادث لا اول لها فله ادلة كثيرة واقربها ان نقول
اذا كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها
ثابت في الازل ثم لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم فرد من الافراد
الحادثة او لا فان قارنه لزم اجتماع وجود الشي مع عدمه وهو
محال بضرورة العقل وان لم يقارن ذلك العدم شي من تلك الافراد
الحادثة لزم لها اول لخلو الازل علي هذا الفرض عن جميعها واما برهان

وجوب

وجوب القدم له تعالي فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة
بين القدم والحدوث في حق كل موجود لان الشي اما ان يكون لوجوده
اول فهو الحادث والا فهو القديم واذا كان حادثا فيفتقر الي محدث
لما مر في البرهان قبله من وجوب افتقار كل حادث الي محدث واذا
افتقر الي محدث فيلزم الدور وهو توقف الشي علي ما يتوقف
عليه اما بمرتبتين او بمراتب ان انحصر العدد او التسلسل وهو
ترتب امور غير متناهية ان لم ينحصر وكان قبل كل حادث محدث لا
الي اول وكل منهما محال اما الدور فلما فيه من تقدم الشي عن نفسه
وتاخره عنها لان كل واحد من المحدثين اللذين فرضنا ان كل واحد
منهما اوجد صاحبه يجب ان يتقدم علي نفسه بمرتبتين لتقدمه
علي ما يجب ان يتقدم عليه والمقدم علي المقدم علي الشي مقدم
علي ذلك الشي وبمثل ذلك يلزم ان يتاخر عنه والموخر عن الموخر
عن الشي موخر عن ذلك الشي ضرورة واما التسلسل فقد
ذكرنا قريبا او قريب دليل عليه قيل لم يقل احد من العقلا بحدوث
صانع العالم لوضوح دليله وانتفا الشبهة فيه تنبيهان

الاول عادة المصنف رحمه الله تعالى في عقيدته هذه في الغالب
ان يستدل على المطالب بابطال نقايضها فان اراد الاستدلال
على عقيدة اخذ نقيضها فابطله فيتعين الثاني قد يطلق التسلسل
بمعنى اعم فيشمل الدور لانه تسلسل ايضا لكن في امور متناهية
قال المصنف في شرح الوسطى ولهذا كثيرا ما يقتصر بعض العلما
على التسلسل في باب القدم وغيره مما يلزم فيه الدور والتسلسل
بالمعنى الاخص وهو الذي يكون في امور غير متناهية فيتوهم القاصر ان
في كلامهم نقصا جهلا منه بماذكرنا واما برهان وجوب البقا له تعالى
فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده
حينئذ اي من حين امكان لحوق العدم له يصير جائزا لا واجبا
اذ الجايز هو الذي يقبل الوجود والعدم والذات العلية على ذلك
التقدير الفاسد قابلة لهما والجايز لا يكون وجوده الا حادثا
كيف يصح ذلك اي انتفا القدم والحالة انه قد سبق قريبا وجوب
قدمه وقال امكن دون لحق لان امتناع لحوق العدم يستلزم
امتناع امكانه واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه

لو

لو ماثل شيئا منها بان يكون جرما او عرضا او متصفا بلوازمهما لكان حادثا مثلها لما علم من وجوب استوا المثلين في كل ما يجب ويجوز ويستحيل ومن جملة ما يجب للحوادث الحدوث وذلك اي كونه حادثا مثلها محال لما عرفت قبل قريبا من وجوب قدمه تعالي وبقايه فان قلت وجوب البقا لا يدل بمجرده وانما يدل بواسطة استلزامه لوجوب القدم فهلا اقتصر علي القدم لانه اوضح واخصر قلت مراده الاستدلال علي بطلان التالي بوجوب الوجود المتضمن لهما لا بالبقا علي الخصوص وقد يقال انه قصد الاستدلال بكل علي الانفراد الا ان احدهما دليل مباشرة والاخر بواسطة والوجه الاول فليكن عليه المعول واما برهان وجوب قيامه بنفسه فلانه لو احتاج الي محل اي ذات لكان صفة انه لا يحتاج الي الذوات الا الصفات لكن كونه صفة باطل والصفة اي اذا الصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة وما بعدها ولا المعنوية وهي كونه تعالي قادرا وما بعدها لانها لو اتصفت بها لم يخل اما ان يكون مثل احكامها وايضا فان مثلها يوجب لمحلها مثل ما توجبه هي لمحلها العلم عالما

والقدرة قادرة والحياة حية والبياض ابيض وذلك محال لان المثلين متساويان في الحقيقة فليس كون احدهما محلا والاخر حالا فيه باولي من العكس وان كانت خلافه فهي اما ضدا ولا والضدان متنافيان لانفسهما فقيام احدهما بالاخر يوجب له عكس حكمه فيكون العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة وذلك محال وان كان ليس بضد ونسبة المختلفات غير المتضادات نسبة واحدة فلا اختصاص لبعضها دون بعض ويلزم عموم الجواز في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة والعلم بالبياض وغير ذلك مما يعلم بطلانه دون السلبية والنفسية والفرق بين الحال النفسيه والمعنوية حتي صح اتصاف الصفة بالاولي دون الثانية ان حكم المعني يستلزمه فلو ثبت لمعني من المعاني حكم معني اخر لزم قيامه به اذ المعني لا يوجب حكما الا في محل قام به مولانا جل وعز يجب اتصافه بهما اي بالصفات المعاني والمعنوية فليس بصفة فقوله والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنويه دليل الاستثنائية المحذوفة وتقرير برهان القيام بالنفس علي ما اشار اليه من الشكل

الثاني

الثاني كل صفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية والاله سبحانه يتصف بهما فينتج لا شيء من الصفات باله وعكسه لا شي من الاله بصفة ويحتمل ان تكون الصغرى ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما والكبرى والصفة لا تتصف وهي ينتج عين الاستثنائية من غير احتياج الي عكس ولو احتاج الي مخصص اي فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم لكان حادثا ضرورة اذ كل محتاج الي مخصص حادث لكن كونه حادثا باطل وقد قام البرهان اي اذ قد قام البرهان علي وجوب قدمه تعالي وبقايه نو قد قام البرهان بيان للاستثنائية المحذوفة والواو للتعليل واما برهان وجوب الوحدانية له تعالي فلانه لو لم يكن واحدا بل كانت ذاته مركبة من اجزاء او كان له نظير او اتصفت ذاته بمثل صفاتها او كان ثم موجد سواها لزم ان لا يوجد شي من الحوادث وذلك اللزوم لعجزه حينيذ اما في الاول فلان اوصاف الالوهية اما ان تقوم بكل جز او بالمجموع او بالبعض والاقسام كلها مستلزمة للنفي المستلزم نفيها اما في الاول فلان كل جز يكون اله فيلزم التمانع كما في تعدد

العين الاتي وذلك موده للعجز المستلزم لنفيها واما الثاني فلانه
يلزم منه عجز كل جزء عن الانفراد وعجزه يوجب عجز ساير الاجزا
المماثلة وذلك مستلزم لنفيها واما الثالث فلانه لا اولوية
لبعض الاجزاء على بعض وحينيذ لا تقوم به وذلك يستلزم
عجز جميعها المستلزم لنفيها واما الثاني فلان النظير اما ان يخالفه
في الارادة تضادا او يوافق والقسمان مستلزمان للعجز
المستلزم لنفيها اما الاول فلان الارادتين اما ان تنفذا
اولا فان نفذتا لزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل فاذا يجب
عدم نفوذهما معا او ح فاما ان تتعطلا معا او احدهما فان كان
الاول لزم عجزهما وان كان الثاني لزم عجز من تعطلت ارادته
ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد
تتوجهان الى ما لا يقبل الانقسام من عرض او جوهر فرد فلا
يمكن ان تنفذ فيه الا ارادة واحدة وحينيذ فاما ان تنفذ ارادة
احدهما او لا فان نفذت لزم عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم
منه عجز الاخر للمماثلة وان لم تنفذا فيلزم عجزهما واما في

الثالث فهكذا واما في الرابع فلانه لو صح ان يكون لغير المولى سبحانه تعالى
تأثير لوجب ان يكون ذلك الاثر مقدورا له لعموم قدرته وحينئذ
اما ان يحصل اتفاق او اختلاف ويأتي ما سبق فان كان المؤثر غير
المولى سبحانه لزم عجزه ويلزم عجزه في ساير الممكنات لتساويهما
تنبيه اتضح بما قررناه ان برهان المصنف ينتج مطالب الوحدانية
التي ذكرها في هذه العقيدة كلها فاندفع قول بعضهم الظاهر من
هذا البرهان انه لنفي الكم المتصل في الذات فقط واما برهان وجوب
اتصافه تعالى بالقدرة والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات والعلم
المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات والحياة التي لا تتعلق
بشيء فلانه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث ومن لازم
وجوبها وجودها اي اتصاف الذات بها اذ لا معنى لوجوبها له الا
الاتصاف بها فعلم ان وجود الحوادث يدل على ثلاثة مطالب الاول
اتصاف الذات بهذه الصفات الثاني وجوبها اي كونها قديمة باقية
ثابتة الثالث عموم التعلق للمتعلق منها فمتعلق القدرة والارادة
كل ممكن والعلم بجميع اقسام الحكم العقلي اما وجه دلالته على اتصاف

الذات بها فلانه لو انتفت القدرة جا العجز والعاجز يستحيل ان
يصدر منه فعل وبالارادة يتخصص ببعض الجايزات بدلا عما
يقابله فلو انتفت لزم ان يبقي كل حادث علي عدمه وبالعلم يتميز
المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفي العلم بها لانتفت
ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها وبالحياة يتاتي
الاتصاف بهذه الصفات فلو انتفت لانتفت فلا يوجد شي
من الحوادث فان قيل لانسلم انه لو انتفت الارادة بقي كل حادث
علي عدمه الاصلي وسند ذلك منع ان صانع العالم فاعل بالاختيار
بل نقول انه فاعل بالتعليل او بالطبع قلنا لو كان الامر كذلك
لكان العالم قديما لوجوب اقتران العلة بمعلولها او الطبيعة
بمطبوعها كيف وقد سبق البرهان القاطع علي حدوثه فان
قيل لزوم القديم علي تقدير كون الصانع علة واضح واما
علي تقدير كونه طبيعة فلا لما علم من عدم وجوب اقتران
الطبيعة بمطبوعها لكن تاثيرها متوقف علي حصول الشروط
وانتفا الموانع فلم لا يقال ان صانع العالم طبيعة وانما لم يوجد

معه

معها العالم ازلا لوجود مانع منه حينيئذ ولما عدم ذلك المانع وجد
العالم او لتعلقه شرط قد وجد فيما لا يزال قلنا اما الاول فباطل
لانه يستلزم انه لا يوجد العالم ابدا لما فرض من قدم المانع والقديم
لا ينعدم وان فرض المانع حادثا لزم ان يكون العالم قديما لتجرد
الطبيعة في الازل عن المانع ثم فرض المانع حادثا مع قدم
الطبيعة الموثرة فيه لا يصح الا اذا فرض انه يتوقف علي عدم
مانع اخر قبله ثم كذلك فيكون هذا الفرض مستحيلا لما فيه
من حوادث لا اول لها واما الثاني فكذلك ايضا للوجوب نقل
الكلام الي حدوث ذلك الشرط مع ان الطبيعة الموثرة فيه
وفي غيره قديمة فان قيل تاخر المانع لمانع ازلي يستلزم ما سبق
وهو استحالة عدم المانع الازلي فيستحيل وجود الشرط الموقف
علي عدمه ويلزم انه يستحيل ايضا وجود العالم الموقوف علي
وجود الشرط الذي تضمن استحالته وان قيل لفقد شرط
نقلنا الكلام اليه ولزم فيه ما لزم في الاول وذلك يودي الي
تسلسل شروط لا نهاية لها مجتمعة كلها في ان واحد لانه يلزم

احتياج كل شرط الي شرط مقارن له الي غير نهاية وهذا اخلاف
ما يلزم في تعريف المانع الحادثة فان اللازم فيه حوادث متعاقبة
لا اول لها ليست تجتمع لك في ان واحد كما لزم ذلك في تعريف الشروط
الحادثة وبالجملة فاللازم في تقدير موجد العالم موجبا بالذات
علة او طبيعة لا فاعلا بالاختيار احد امور ثلاثة اما قدم العالم
او التسلسل مع الاقتران او حوادث متعاقبة لا اول لها وكلها
مستحيلة علي القطع واما وجه دلالته علي المطلب الثاني وهو
وجوبها فلانه لو كان وجودها جايزا لزم ان تكون حادثة
لافتقارها حينيذ الي الفاعل الذي يخصصها بالوجود الجايز
بدلا عن العدم المجوز وقد تقدم انفراده تعالي وتقدس بايجاد
جميع الاشيا فيلزم ان يكون متصفا بامثالها قبلها لما عرفت
بالمطلب الاول من توقف كل حادث علي اتصاف محدثه بالقدرة
والارادة والعلم والحياة ثم ننقل الكلام الي هذه الامثال
الاربعة فيلزم فيها من الحدوث ما لزم في امثالها فيلزم ايضا
ان يكون تعالي وتقدس هو الذي اوجدها لنفسه باربعة اخري

قبلها

قبله فان كانت هذه الاربعة باثارها التي كانت اولا بعدها وعادة لا
الان قبلها لزم الدور وان كانت هذه الاربعة غيرها نقلنا الكلام
اليها ولزم فيها ما لزم فيما قبلها ثم كذلك ويلزم التسلسل وحوادث
لا اول لها وذلك مستحيل واما وجه دلالته علي المطلب الثالث
وهو عموم التعلق للمتعلق منها فلانه لو اختص تعلق واحد منها
ببعض ما يصلح له لزم ان يكون جايزا فيفتقر الي الفاعل المخصص
لها بهذا التعلق الخاص واذا كانت حادثة لزم الدور او التسلسل
وكل منهما مستحيل تنبيهات الاول ما قلنا ان البرهان ينتج ثلاثة
مطالب مثله في الشرح وقال بعض مشايخي يوخذ منه ثمان صفات
واجبة وهي العلم والقدرة والارادة والحياة وكونه تعالي عالما وقادرا ومريدا
وحيا ويوخذ منه ايضا ثمان صفات مستحيلة في حقه تعالي وهي الجهل
بمعلوم ما والعجز عن ممكن ما والكراهة بمعني عدم الارادة وايجاد شي
من العالم مع الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع والموت وكونه
تعالي جاهلا وما في معناه بمعلوم ما وعاجزا ومكرها وفاعلا مع
الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع وميتا الثاني انما جمع هذه

الصفات الاربع في برهان واحد نظرا الي ان وجود الحوادث يتوقف
عليها كما انه انما جمع السمع والبصر والكلام في برهان واحد نظرا
الي ان وجود الحوادث لا يتوقف عليها واما وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
فالكتاب والمراد به هنا اللفظ المنزل علي مولانا محمد صلي الله عليه
وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ابدا فخرج بالمنزل غيره
وبعلي مولانا محمد صلي الله عليه وسلم التوراة والانجيل وغيرهما
من الكتب السماوية وبالاعجاز بسورة منه الاحاديث الربانية
كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي وبالمتعبد بتلاوته ابدا
ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ففيه انني
معكما اسمع واري وهو السميع البصير باية لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر
ولا يغني عنك شيا فلو لم يكن سبحانه وتعالي سميعا بصيرا لانقلب
السوال عليه في معبوده فكانت حجته ساقطة فكيف والباري
سبحانه يقول وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم علي قومه وكلم الله
موسي تكليما واني اصطفيتك علي الناس برسالاتي وبكلامي والسنة
وهي اقوال مولانا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته ففي

حديث

حديث ابي هريرة عند السمع والبصر في التسعة والتسعين وفي
الصحيح اربعوا علي انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غايبا وانما
تدعون سميعا بصيرا وفي حديث الفاتحة اذا قال العبد الحمد لله
رب العالمين يقول الله تعالي حمدني عبدي الحديث والاجماع وهو اتفاق
مجتهدي الامة بعد وفاة نبينا علي حكم من الاحكام نقد ذكر غير
واحد من علما السنة الاجماع علي ذلك قال الامام في المحصل اتفق
المسلمون علي انه تعالي سميع بصير وفي شرح المقاصد لاخلاف
لارباب الملل والمذاهب في كون الباري متكلما وانما الخلاف في معني
الكلام وفي قدمه وحدوثه فان قلت اثبات الكلام بالدليل
الشرعي يلزم منه الدور لان الدليل الشرعي موقوف علي دلالة
المعجزة وهي متوقفة علي الكلام بنا علي ان دلالتها وضعية اي
تتنزل منزلة تصديق الله تعالي لمن ظهرت علي يده بالقول قلت
تنزلها منزلة التصديق بالقول انما معناه علي انها تدل علي ما يدل
عليه القول من صدق الاتي بها وليس معناه ان فاعلها تكلم بتصديق
من ظهرت علي يده وذلك كما تقول الاشارة تدل وضعا علي ما يدل

عليه الكلام وهل المشير متكلم او ابكم محتمل ليس في الاشارة ما يدل

علي ذلك من ذلك وايضا لو لم يتصف بها اي بالسمع والبصر والكلام

لزم ان يتصف باضدادها التي هم الصمم والعمي والبكم لان كل

حي قابل للاتصاف بها لامتناع اتصاف الموتي بها وصحة اتصاف

الاحيا بها فالمصحح اذ القبولها اما الحياة او امر يا لزم الحياة واياما

كان يلزم عليه اتصاف كل حي بها فاذا لم يتصف الحي بكونه سميعا

بصيرا متكلما لزم ان يتصف باضدادها وهي كونه اعمي اصم ابكم

اذ القابل للشي لا يخلوا عنه او عن ضده لكن هذه الاضداد في حقه

تعالي مستحيلة وهي اي اذ هي نقايص والنقص عليه تعالي محال

لان الناقص مفتقر الي من يكمله وذلك يستلزم حدوثه والحدوث

والافتقار علي واجب الوجود الغني باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه

مستحيلان علي الضرورة تنبيهات الاول انما اخر هذا الدليل

العقلي لضعفه ووجه ضعفه ان الملازمة فيه مبنية علي كون

الذات العلية قابلة لتلك الاوصاف وهو محل منع لان ذاته

غير معلومة فكيف يحكم عليها بقبولها تلك الاوصاف وعلي تقدير

تسليم

تسليم ذلك نقول لكم انها نقايص لا يسلم لانه لا يلزم من كونه الشي
نقصا في الشاهد ان يكون في الغايب كذلك الا ترى ان عدم اتخاد
الصاحبة والولد فانه نقص في الشاهد وفي الغايب ليس كذلك
وايضا لان النقص اللازم في الشاهد عند انتفا السمع والبصر
انما عرض في المخلوق من حيث ان انتفاها يوجب نقصا في علمه لان
كثيرا من العلوم انما يستفاد لديه بواسطة هذه الادراكات
وعلم مولانا جل وعز عام التعلق لجميع المعلومات يستحيل ان
يزاد فيه معلوم ما بسبب ابصاره او سمعه وانما الزايد على
العلم في حقه ادراك السمع وادراك البصر لا زيادة علم بمعلوم
بسبب هذين الادراكين الثاني قال بعضهم هذا البرهان
يتضمن ست عقايد واجبة وهي السمع والبصر والكلام وكونه
تعالي سميعا وبصيرا ومتكلما ويتضمن ست عقايد مستحيلة
وهي الصمم والعمي والبكم وكونه اصم واعمي وابكم اه الثالث قال
ابو الحسن لم يبرهن المصنف رحمه الله تعالي علي الصفات المعنوية
للزومها للمعاني ولا علي المستحيلات لان الاستدلال علي الواجبات

في ضمن الاستدلال عليها اه تتمـــة اعلم ان عقايد التوحيد علي
ثلاثة اقسام قسم لا يصح اثباته الا بالدليل العقلي وهو كل ما
يتوقف دلالة المعجزة علي معرفته كاثبات وجوده تعالي وقدرته
وارادته وعلمه وحياته فهذه لا يمكن ان تعرف دلالة المعجزة
علي صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام الا بعد معرفتها لان المعجزة
انما دلت علي صدق الرسل من حيث انها فعل الله خارقة للعادة
خص به الرسول دلالة علي صدقه ولا شك ان معرفة كون الخارق
فعل الاله قصد به تصديق الرسل موقوفة علي سبق معرفة
ان الله تعالي موجود قادر مريد عالم حي واذا توقفت دلالة
المعجزة علي سبق المعرفة بهذه الصفات لزم توقف معرفة
صدق الرسل المتاخرة عن دلالة المعجزة علي سبق المعرفة بتلك
الصفة احري والاستدلال بالدليل السمعي موقوف علي المعرفة
بصدق الرسل فيكون توقفه علي سبق المعرفة بتلك الصفة
احري واحري فلو عرفت تلك الصفات بالدليل النقلي لزم
الدور وقسم يصح اثباته بالدليل النقلي وهو كل ما لا تتوقف

دلالة المعجزة علي سبق المعرفة له كالسمع والبصر والكلام
وقسم تردد فيه هل هو من القسم الاول او من الثاني وذلك
كاثبات الوحدانية له تبارك وتعالي وقيل لابد فيه من
الدليل العقلي كالتمانع ووجه هذا القول ان معرفة دلالة
المعجزة علي صدق الرسل فرع ثبوتها وثبوتها موقوف علي
اتصافه تعالي بالوحدانية لان المعجزة فعل من افعال الله
تعالي وقد عرفت توقف الفعل علي اتصاف موجده بالوحدانية
فتكون دلالة المعجزة موقوفة علي معرفة الوحدانية
وقد تقدم في تقرير القسم الاول بيان ان كلما تتوقف
دلالة المعجزة علي سبق معرفته لا يصح ان يستدل علي
اثباته ما بالدليل النقلي كقوله تعالي قل هو الله احد الي اخر
السورة وقوله عز وجل ليس كمثله شي وقوله تعالي ذلكم الله
ربكم لا اله الا هو خالق كل شي ونحو ذلك مما هو كثير ووجه هذا
القول ان المعجزة وان توقفت في نفس الامر وجودها علي نفي
تعدد الفاعل فلا تتوقف معرفة دلالتها علي سبق المعرفة

بنفي التعدد لانه قد تفهم دلالته علي التصديق مع الذهول
عن كون موجدها منفردا بالالوهية اوشاركه فيها غيره واما
برهان كون فعل الممكنات او تركها جايزا في حقه تعالي
لا يجب عليه تعالي فعل شي منها ولا تركه فلانه لو وجب عليه
تعالي فعل شي منها عقلا او استحال عقلا كما تقوله المعتزلة
اذل الله تعالي بدعتهم واخلا منهم الارض لانقلب الممكن واجبا
او مستحيلا لان وجوب الواجب عندهم انما هو لكون الفعل
حسنا عند العقل ومحمودا لذاته بمعني ان الحسن صفة نفسية
له كما ان استحالة المستحيل عندهم انما هو لكون الفعل قبيحا عند
العقل ومذموما لذاته بمعني ان القبح صفة نفسيه له واذا كان
الحسن والقبيح ذاتيين وما بالذات لا يتخلف فيلزم ان يكون الفعل
الممكن المسبوق بالعدم اذا وصف بالوجوب والاستحالة لصفة
نفسيه لزم قلب حقيقته من الامكان الي الوجوب او الاستحالة
وذلك اي انقلاب الممكن واجبا او مستحيلا لا يقبل اي لا يقبله
العقل اذا نظر فيه وتفكر وليس علي ظاهره من انه لا يدركه

العقل

الفضل اذ لو كان كذلك ما صح الحكم باستحالته اذ الحكم فرع التصور
والي ما يجب في حق الرسل عاطفا له علي مقدر وهو اما مولانا جل
وعز فيجب في حقه ويستحيل ويجوز ما ذكر بقوله واما الرسل
عليهم الصلاة والسلام جمع رسول وهو انسان بعثه الله
للخلق ليبلغهم ما اوحي اليه مخرج عن الجنس للجان اذ لا يكون
الرسول منهم قال بن عرفة وظاهر قوله تعالي وان من امة الا خلا فيها
نذير وجوده منهم اه والملائكة لان التعريف للرسل من البشر
وبالفصل رسول غير الله كالملوك وليبلغهم اشارة الي العلة الغائية
وليس من تمام التعريف فيجب في حقهم الصدق وهو مطابقة
كل ما اخبروا به من ثواب وعقاب وغيرهما لما في نفس الامر والامانة
وهي حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في محرم او مكروه وتبليغ
جميع ما امروا بتبليغه للخلق والي ما يستحيل في حقهم اشار بقوله
ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات
اي منافياتها كما سبق وهي الكذب وهو عدم مطابقة ما اخبروا
به لما في نفس الامر والخيانة بفعل شي اي بان يفعلوا شيئا مما

نهي او عند نهي تحريم او كراهة ومراده بالكراهة ما يشمل خلاف الأولي علي القول بزيادته ثم والى ما يجوز في حقهم بقوله ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الاعراض اي الصفات الحادثة البشرية اي المنسوبة الي البشر لكن لا تؤدي الي نقص في مراتبهم العلية السامية وذلك كالمرض ونحوه من الجوع والنوم فاحترز بالاعراض من الصفات القديمة التي هي صفات الاله جل وعلا فلا يصح ان يتصف بها غير مولانا جل وعز وبالبشرية من صفات الملايكة عليهم الصلاة والسلام وهي الغنا عن هذه الاعراض التي وضعها الله تبارك وتعالي في البشر لعدم توقف الرسالة عليها وبالتي لا تؤدي الي نقص عن وصفهم بالنقايص والمخالفات والانوثة وعدم كمال العقل والذكا والفطنة وقوة الراي والفظاظة والعيوب المنفرة كالبرص والجذام ونحو ذلك من الامور المخلة بالمروة كالاكل علي الطريق والحرف الدنية كالحجامة وكلما يخل بحكمة البعثة من اداء الشرايع وقبول الامة اما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يصدقوا بل كذبوا

وقالوا

وقالوا اما لا يوافق الواقع للزم الكذب في خبره تعالى وهو محال

واشار لبيان اللزوم بقوله لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة وهو

فعل الله تعالى خارق للعادة مقارن لدعوى الرسالة متحدى

به قيل وقوعه غير مكذب فاحترز بفعل الله تعالى من القديم

فلا يكون معجزة لعدم اختصاص بعض المتحدين به دون بعض

وشمل ما تعلقت به القدرة الحادثة كالتحلق في الجو والمشي على

الما وما لم تتعلق به كانفجار الما من بين الاصابع واحيا الموتى اذ الكل

فعل الله تعالى بلا واسطة فان قلت كون المعجزة فعلا غير

لازم وقد تكون عدم فعل كعدم احراق النار مثلا فالاولى التعبير

بامر كما في تعريف الرازي قلت المعجزة في المثال كما في شرح

المقاصد هي كون النار بردا وسلاما وبقا الجسم على ما كان عليه

من غير احراق وذلك فعل لا عدم فعل وخارق للعادة من المعتاد

لعدم الاختصاص فيه ايضا والعادة كما في شرح التنقيح عليه

معنى من المعاني على الناس وحرفت مخالفة حكمها تنبيها

بحرق المنفصل ومن المعتاد السحر والشعوذة ونحوهما اذا

قال ايةً صدقي كذا انما وقع بدون تحديبة فيالارشنا دلوظهرت اية
من شخص صامت لم تكن معجزة والتحدي دعوي الخارق دليلا
علي الصدق امابلسان الحال اوبلسان المقال ومثال الاول
كما قال بن عرفة في شامله نقلا عن الامدي ما اذا قيل لمدعي
النبوة لو كنت صادقا ظهرت لك اية فدعي الله بظهورها فظهرت
ويقبل ومنع عما لوظهرت اية وانقضت فقال شخص ما مضي
كان معجزني وبغير مكذب ما اذا قال ايةً صدقي ان ينطق الله تعالي
يدي فنطقت بتكذيبه علي ان الشيخ بن دهقان اختار ان تكذيب
اليد ونحوها غير قادح موجهاً ذلك بان التحدي انما وقع بمجرد النطق
وقد وقع والتصديق لم يقع التحدي به حتي يضر تخلفه واما اذا
قال ايةً صدقي ان يحيي الله هذا الميت فاحياه الله تعالي وقال
هذا كاذب فمذهب القاضي ان هذا قادح لكن يشترط ان لا تطول
حياته بعد القول الي الحياة بل يموت عقب التكذيب ومذهب
الامام ان ذلك غير قادح لان التحدي وقع بالاحيا وقد حصل ونطق
الحي ليس خارقا للعادة فلا يكون ذلك معجزة له وانما المعجز ما هو

خارق

خارق علي تقرر وانشاد بقوله النازلة منزلة قوله جل وعز صدق عبدي
في كل ما يبلغ عني الي ان المعجزة تدل علي صدق من ظهرت علي يده منزلة دلالة
القول عليه وقد اوضح ايمتنا رضي الله تعالي عنهم بالمثال فقالوا نظير
ذلك شخص ادعي في محفل عظيم بمجلس ملك والملك قد حجب الجميع
عن مشاهدته انه رسوله اليهم فقال اتعرفون لم جمعكم
الملك جمعكم ليامركم بكذا وينهاكم عن كذا ويعلمكم بانكم استقبلتم
هولا عظيما وامرا تذوب القلوب بمجرد سماعه وكربا يمنع نوم
العقلا عظيما لا يسلم منه الا من بادر الان للاستعداد له قبل
هجومه والقي السمع واحضر كل الفكر لما يشير عليه الملك في
ذلك من مكنون علومه وقد امرني بتبليغ ذلك اليكم الان
فالبدار البدار فليس بينكم وبين ذلك الامر المخوف الا القليل من
الزمان وانا لكم بين يدي ذلك الناصح الامين والنذير العريان
وقد اديت لكم رسالة الملك فمن اطاعه واحسن النظر لنفسه فقد
اغتنم عظيم رضاه ومن عصاه واهمل النظر لنفسه فقد تعرض
لما لا يطاق من هول سخط الملك ولا احد يطيق انقاذه من

عظيم رداه وتولي هذا تعلمون انه يعلم من الملك وبمرامنه الان وسمع
وانتم وان حجبنا الان عن مشاهدته فليس هو محجوبا عن رويتنا
وسماع ما يجري بيننا وهو الذي يضع من يشا ويرفع وهو القادر
ان يعاقبني ان كذبت عليه ولا ملجا لي ان عصيته ولا مهرب
ولا مدفع وقد بعد قومي من لدن نشاتي الا اسمع لنفسي بكذبة
علي من هو مثلي وعلي شاكلتي وان نفعتني وامنت فيها من كل
ضرر اجيبني فكيف اتجاسر بعد ما تكامل عقلي وانقضت صبوتي
واشتعل الشيب في صدغي ولحيتي علي ان اكذب علي الملك بمرامنه
ومسمع مع علمي بعظيم سطوته وقهره واليم عقوبته لمن تعرض
لجانبه العلي واستخف بعظيم امره فاي سما تظلني واي ارض
تقلني ان كذبت عنده حرفا وانا المحقق لو تقولت عليه بعض
الاقاويل وفهت عنده خلفا لاخذ مني باليمين ولقطع مني الوتين
ولا اجد منكم احدا عنه حاجزين ثم انه ان لم يقنعكم هذا في
تحقيق صدق مقالتي واستريتم بعساجر بنم التجريب التام من
كمال نصحي لكم وشدة رافتي بكم وعظيم شفقتي وشرف سابقتي

وننزهي عن كل رذيلة خصوصا رذيلة الكذب وما تتحققون من
حسن سيرتي فهمنا ما يقطع العذر لكل احد وتطلع به شموس
المعرفة المنورية علي افاق القلوب حتي لا ينكرها الا من تعرض
لسخط الملك عليه وحقت كلمة العذاب عليه فعاند وجحد وذلك
ان اسال الملك كي تتفضل بمجيئي اليكم لبيان مواعيدكم واذكر جمـ
تيل مجموع ما يفوز معه استعداكم لمعادكم بتفضل ايضا
بايا تصديقي فيما عنه بلغت واني ما كذبت عنه ولا نزعت بان
يخرق عادة ويفعل كذا مما ليس عادته ان يفعل ويخصني بالاجابة
بذلك الصدق الخارق دون من يقوم منكم بسبيله مثل ذلك الخارق
ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا فيما بلغت عنك فاخرق
عادتك وافعل كذا فاجابه الملك الي ذلك وفعله علي وفق ما ساله
وقد علم الجمع انه لا يتوصل الي مثل ذلك الفعل من الملك بحيلة
من الحيل فلا خفا ان ذلك الفعل من الملك منزلة منزلة تصريحه
بصدق الشخص في كل ما يبلغ عنه والعلم بذلك ضروري لمن
حضر ذلك المجلس او غاب عنه ووصله خبره بالتواتر وبيان

استحالة الكذب في خبره تعالي ان كل عالم يصح ان يخبر علي وفق علمه
وكلما صح ان يتصف به جل وعلا وجب له فيكون اتصافه جل وعلا وجب
له فيكون اتصافه اذن بالخبر علي وفق علمه الذي هو معني الصدق
واجبا فضده اذن وهو الكذب مستحيل وايضا لو قبلت ذاته العلية
الكذب لكان واجبا له لاستحالة اتصافه جل وعز بجايز فيكون
ضده وهو الصدق مستحيلا وقد علمت وجوب اتصافه تعالي بعلم
ما لا يتناهي وكون العالم بالشي يستحيل ان يخبر عنه علي وفق علمه
الذي هو معني الصدق معلوم البطلان علي الضرورة تنبيه قيل الاولي
ان يكون يدل اللزوم الكذب للزوم عدم الصدق تادبا مع الله تعالي
واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم
لو خانوا بفعل محرم او مكروه اي بان يفعلوا محرما او مكروها
لانقلب المحرم او المكروه طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام
وذلك محال واشار الي بيان اللزوم بقوله لان الله قد امرنا
بالاقتدا بهم في اقوالهم وافعالهم قال الله تعالي في حق نبينا
ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

يحببكم

يحببكم الله وقال تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون وقال ورحمتي وسعت
كل شيء فساكتبها للذين يتقون ويوتون الزكاة والذين هم باياتنا
يومنون الذين يتبعون الرسول النبي الامي الي غير ذلك مما يطول
تتبعه ولا يامر تعالى بمحرم ولا مكروه قال تعالى قل ان الله لا يامر
بالفحشا وبيان بطلان التالي ما فيه من الجمع بين متنافيين وهو كون
الشيء مامورا به منهيا عنه والله تعالى اعلم تنبيهات الاول
انما قال طاعة لئلا يتوهم ان اللازم علي فعلهم المحرم او المكروه
الاذن في اتباعهم فيهما وجواز الاقدام عليهما الذي هو اعم من كونه
طاعة وزاد التقييد في حقهم اشارة الي ان بعض افعالهم وان كان
عليها اسم الاباحة بالنظر الي الفعل في نفسه وصدوره من عامة
المومنين فهم في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكمال معرفتهم بالله تعالى
لا يقع منهم الا طاعة يثابون عليها وامثل ذلك تعليم البرية وما فيه
برتبة التعليم وعظيم فضله الثاني استشكل قوله بالاقتدا
بهم بان الاقتدا بغير نبينا لا يلزمنا واجيب بوجهين احدهما
ان يكون بني علي شرع من قبلنا شرع لنا فيما لم يرد نسخه عن

نبينا شي الثاني ان ضمير امرنا للمكلفين لا لخصوص هذه الامة
الثالث اعترض هذا الدليل بانه لا يجب ان تكون افعالهم كلها
طاعة الا بعد ثبوت العصمة التي الكلام فيها قالوا فالحق في الاستدلال
الاجماع وذلك انه قد علم من دين الصحابة ومن بعدهم من ايمة
الهدي اتباعه صلي الله عليه وسلم في جميع افعاله من غير توقف
ولا تربص اصلا فلو جاز عليه المخالفة في شي ما تاسوا به واظهروا
بحثهم فقد نبذوا خواتمهم عند نبذه خاتمه وخلعوا نعالهم حين
خلع نعليه وسال رجل عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن
انا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القران ولا نجد صلاة
السفر فقال بن عمر يا ابن اخي ان الله ارسل الينا محمدا صلي الله عليه
وسلم ولا نعلم شيا فانما نفعل كلما رايناه يفعل وقد نقل عن
السلف رضوان الله عليهم من امثال هذا ما لا ياتي عليه الحصر
وقد جلب ذلك في الشرح ما ليس بقليل وبالله تعالي التوفيق
لا رب غيره نساله سبحانه الموت علي حسن الخاتمة بمنه وهذا
اي التقرير بعينه هو برهانا اي تقرير برهان وجوب الثالث

التبليغ

التبليغ لانك تقول فيه لو خانوا بكتمان شي مما امروا بابلاغه
لا نقلب الكتمان طاعة وبيان الملازمة انا امرنا بالاقتداء بهم في
اقوالهم وافعالهم وبيان بطلان التالي قوله تعالى ان الذين
يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس
الاية تنبيـــه انما احتجنا الى ذلك التقدير في تقرير كلامه
لان المطلوب هنا غير المطلوب هناك بل هو هنا اعم لانه
نفي الكتمان ونفي الكتمان اعم من نفي المحرم والمكروه لانه كلما
صدق لا محرم ولا مكروه صدق لا كتمان وليس كلما صدق
لا كتمان صدق لا محرم ولا مكروه واللازم هنا هو كون الكتمان طاعة
اخص من كون المحرم او المكروه طاعة واذا كان اللازم غير اللازم والا
ستثنائية غير الاستثنائية والمطلوب غير المطلوب تعين ان البرهان
غير البرهان وانه انما يساويه في التقرير فقط واما دليل جواز
الاعراض البشرية عليهم التي لا تودي الى نقص في مراتبهم صلوات
الله وسلامه عليهم فمشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم وذلك
من اقوى دليل على الجواز اذ الوقوع فرعه ولما كان نزول

الاعراض البشرية بهم صلوات الله وسلامه عليهم ليس كنزولها
بغيرهم في امكان عدم اقترانها بالفوايد التي تصيرها قربا
وعبادات بل لا تنزل بهم الا عارية عن حظ النفس ودواعي
الهوا محفوفة بالفوايد العرفانية اشار الي بعض تلك الفوايد
بقوله وفايدة وقوعها بهم اما التعظيم اجرهم كما في امراضهم
وجوعهم واذاية الخلق لهم ومولانا جل وعز قادر ان يوصل لهم
ذلك الثواب الاعظم بلا مشقة تلحقهم اصلا لكن بحكمته التي
لا يحوز العقل حصرها اختار ان يوصل لهم ذلك الثواب مع تلك
الاعراض يفعل ما يشا لا يسال عما يفعل تبارك وتعالي او للتشريع
للاحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا احكام السهو في الصلاة
من سهو سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم وكيف تودي
الصلاة في حالتي المرض والخوف في مرضه وخوفه عليه السلام
وكيف يوكل الطعام ويشرب الشراب من اكله صلي الله عليه وسلم
وشربه والا فهو صلوات الله وسلامه عليه غني عنهما لانه
يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه او للتسلي عن الدنيا اي التعبير

ووجود

ووجود اللذة والراحة لفقدها والتنبيه لخسة قدرها عند
الله وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لأوليائه باعتبار احوالهم
فيها عليهم الصلاة والسلام في مقاساتهم لشدايدها واهوالها
واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثيرا من الحمق اعراض
العقلاء عن الجيف والنجاسات قبل باعتبار رعتنا زعه تعظيم وتشريع
وتسلي ولما فرغ من ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقايد
الايمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام
مبرهنا عن كل ذلك كمل الفايدة بشي لم يسبق اليه وهو ادراج
جميع ذلك تحت كلمتي التوحيد والايمان وهما لا اله الا الله محمد
رسول الله فقال ويجمع معاني الفاظ هذه العقايد كلها
الاهيتها ونبوتها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اي معناه
لان تضمن لا اله الا الله للعقايد انما هو باعتبار معناها لا باعتبار
لفظها فالالهي داخل تحت معنى لا اله الا الله والنبوي داخل تحت
معنى محمد رسول الله تنبيه ما اشرنا اليه من ان قوله ويجمع
معاني هذه على حذف مضاف مثله عند شيخنا العلامة قاضي القضاة

وقال بعضهم اطلق المعاني واراد بها الاسما والالفاظ واراد بها
الاسما والالفاظ واراد بالعقايد ما يجب في حق الله تعالي وما يجوز
وما يستحيل وما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز واشار
الي بيان الجميع مبتدا بما يتوقف عليه من تبيين معاني الالوهية
ومرتبا عليها معاني التركيب في الكلمة المشرفة فقال انه معني
الالوهية استغنا الاله عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه
اليه فمعني لا اله الا الله لا مستغنيَ عن كل ما سواه ومفتقر
اليه كل ما عداه الا الله تعالي وحذف التنوين في مستغنيَ تخ
والا فحقه التنوين اذ هو مطول وهي لغة البغداديين قال بن
هشام في المغني وعليه يتخرج قوله صلي الله عليه وسلم لا مانع
لما اعطيت الحديث ويحتمل كما قال شيخنا قاضي القضاة وخاتمة
المحققين ان يخرج علي حذف الخبر كما قيل في نظايره والتقدير
لا مستغني مستغن عن كل ما سواه تنبيهان الاول انما قدم
الاستغنا علي الافتقار في تفسير الالوهية لان الاول وصف
والثاني فعل ولان معظم التنزيهات التي هي من التحلية بالمعجمة

السابقة

السابقة على التحلية منه يوخذ ومعظم المعاني التي هي التحلية
بالمهملة من الثاني الثاني انما اقتصر في تفسير الالوهية على ما ذكر
دون وجوب الوجود واستحقاق العبادة وان كان معنى لها ايضا
لانه يتجلى ان راجع جميع العقايد تحت الكلمة المشرفة ولانه اصل
اذ لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شي الا من كان مستغنيا عن
كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه فايدة قال بن عطا الله
في مفتاح الفلاح انما قدم النفي في الكلمة المشرفة على الاثبات لوجوه
احدها انتفا الالوهية عن غيره تعالى ثم اثباتها له اكد من اثباتها
له من غير نفيها عن غيره فقولنا ليس في البلد عالم غير زيد امدح
من زيد عالم البلد الثاني ان لكل انسان قلبا واحدا والقلب
الواحد لا يسع الاشتغال بشيين في وقت واحد واذا اشتغل
باحد الشيين بقي محروما من الاخر بقدر اشتغاله بشي اخر
فينبغي لقايل لا اله الا الله ان ينوي بلا اله اخراج ما سوى
الله من قلبه فاذا صار القلب خاليا من ما سوى الله ثم
احضر سلطان الله اشرق نوره اشراقا تاما وكمل

استنيلاوه عليه الثالث ان النفي جار مجري الطهارة والاثبات
جار مجري الصلاة فكما ان الطهارة مقدمة علي الصلاة فكذلك
لا اله مقدم علي الا الله ويجري مجري تقديم الاستقاذة علي
القراة وكما يقدم تطهير البيت من الاقذار لنزول الملك فكذلك
ها هنا ولهذا قال المحققون النصف الاول من هذه الكلمة
تنظيف الاسرار والثاني حلول الانوار علي حضرة الجبار
والنصف الاول انفصال والثاني اتصال والنصف الاول
اشارة الي ففروا والثاني الي قل الله ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون اه وقال بعضهم انما قدم النفي علي الاثبات ليعلم
ان الاثبات لا يتكامل الا بسيانته عن كل ما يتضمن مخالفته
اه اما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب له
تعالي الوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس والتنزه عن النقايص ويدخل في ذلك اي في
التنزه عن النقايص وجوب السمع له تعالي والبصر والكلام
ووجه كون الاستغنا موجبا لهذه الصفات ما اشار اليه

بقوله

بقوله اذ لو لم تجب له تعالي هذه الصفات بان كانت جايزة
في حقه لكان محتاجا الي المحدث بكسر الدال اي الفاعل في
الاربع الاول واحد شقي الخامس الذي هو القيام بالنفس وهو
الاستغنا عن المخصص وبيان ذلك تفصيلا ان تقول لو كان
الوجود جايز الاحتاج الي الفاعل لاستحالة وقوع الجايز بنفسه
والاحتياج ينافي الاستغنا ولو كان حادثا لاحتاج الي محدث
والاحتياج ينافي الاستغنا ولو امكن ان يلحقه العدم لكان جايز
الوجود لصدق حقيقة الجايز عليه وجواز الوجود يستلزم
الاحتياج الي الفاعل لاستحالة وقوع الجايز بنفسه والاحتياج
ينافي الاستغنا ولو ماثل شيا من الحوادث لكان حادثا مثلها
لوجوب استوا المثلين في كل ما يجب والحدوث يستلزم الاحتياج
الي المحدث والاحتياج ينافي الاستغنا ولو احتاج الي المخصص
لكان حادثا والحدوث يستلزم الاحتياج الي المحدث والاحتياج
ينافي الاستغنا او الي المحل اي الذات في الشق الاخر وهو
الاستغنا عن المحل والاحتياج ينافي الاستغنا او من يدفع عنه

هذه النقايص في السمع والبصر والكلام والاحتياج ينافي الاستغنا

تنبيهان الاول انما حملنا قوله لو لم تجب له تعالي هذه الصفات علي كونها جايزة وان كان نفي الوجوب اعم من الجواز والاستحالة لقوله لكان محتاجا الي المحدث او المحل لان لزوم الحاجة الي المحدث لا يكون في مستحيل الوجود الثاني اعترض عليه جعله الاستغنا مستلزما للقيام بالنفس لانه من باب استلزام الشي لنفسه واجاب عنه الشيخ ابو العباس المنجور قدس الله تعالي روحه بان الاستغنا الذي فسر به القيام بالنفس خاص والاستغنا هنا عام والاخص داخل تحت الاعم

ويوخذ منه تنزيهه تعالي عن الاغراض بمجمتين جمع غرض وقد سبق تفسيره في افعاله واحكامه والا بان لم يكن الامر كذلك لزم افتقاره تعالي الي ما يحصل غرضه لتوقف حصول الغرض له حينيذ علي الفعل والحكم المتوقف يستحيل حصوله بدون المتوقف عليه كيف يصح ذلك وهو تعالي الغني عن كل ما سواه وكذا يوخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالي فعل شي من

الممكنات

الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى شي منهما عقلا كالثواب
مثلا في حق من اطاعه كما تقول المعتزلة اذ لعم الله لكان بحل
وعز مفتقرا الى ذلك الشي الواجب ليتكمل به اذ لا يجب في حقه
الا ما هو كمال له كيف يصح ذلك وهو جل وعز الغني عن كل ما
سواه قيل وهذا هو القسم الثالث في العقيده وهو ما يجوز في
حقه تعالى الا ان عبارته ليست بوافية به كما يعلم بالتامل اذ غاية
عبارته ابطال كون شي من الممكنات واجبا ولا يلزم من نفي
الوجوب عن الشي اثبات الجواز له لاحتمال ان يكون مستحيلا
لما علم ان الحكم العقلي داير بين الوجوب والاستحالة والجواز اهـ
واما افتقار كل ما سواه اليه فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم
القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شي من هذه الصفات
الاربع او كلها لما امكن ان يوجد شي من الحوادث لان انتفاها
يوجب انتفا التاثير فلا يفتقر اليه جل وعز شي كيف يصح
ذلك وهو تعالى الذي يفتقر اليه كل ما سواه تنبيه
لو اسقط عموم واستغني عنه باقران العقيدتين بال المفيدة

لذلك لكان اولي كما فعل فيما سبق ويوجب له تعالي ايضا الوحدنية
اي وحدانية الذات انفصالا واما اتصالا انك اي يوخذ من
المخالفة الذي الدلالة عليه من المعني الاول الذي هو الاستغنا
واما وحدانية الافعال فمن قوله ويوخذ منه ان لا تاثير لشي
من الكاينات في اثر ما اذ لو كان معه ثاني في الالوهية لما افتقر
اليه جل وعز شي للزوم عجزه حينيد حسب ما تقدم ذكره في
برهان الوحدانية كيف يصح ذلك وهو تعالى الذي يفتقر اليه
كل ما سواه ويوخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اي باجمعه
اذ لو كان شي منه قديما لكان ذلك الشي مستغني عنه تعالي
اذ القديم لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا فلا يفتقر الي مخصص
كيف يصح ذلك وهو تعالي الذي يفتقر اليه كل ما سواه وادراج
هذه في معني الكلمة المشرفة مما تبرع به لانه ليس من العقايد
بل من ادلتها التي تنبني عليها ولذلك لم يعده منها اولا وانما ذكره
في دليل الوجود ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير لشي من الكاينات
جمع كاين والمراد به ما لا يعقل من الاسباب العاديات ولذلك جمعها

بالالف

بالالف والنافي اثر مّا اي اثر كان وان كان حقيرا او الا يكن الامر
كذلك لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز لانه
انما يفتقر لمن اوجده كيف يصح ذلك وهو تعالي الذي يفتقر
اليه كلما سواه عموما ابتدا وعلي كل حال انتهى وهذا الذي ذكرناه
من لزوم استغنا الاثر عن مولانا جل وعز علي تقدير ثبوت
التاثير لشي من الكاينات في اثر مّا انما يلزم ان قدرت ان شيا
من الكاينات يوثر بطبعه كما زعمه الطبايعيون واما ان قدرته
موثرا بقوة اودعها الله فيه بحيث لو نزعها لم يوثر كما يزعمه
كثير من الجهلة جمع جاهل فذلك محال ايضا لكن لا لما ذكر بل لانه
حينيذ يصير مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض افعاله الي
واسطة وهي تلك القوة وذلك باطل لما عرفت قبل من وجوب
استغنايه جل وعز عن كل ما سواه فقد بان اي اتضح لك
ايها الموفق القاري لهذه العقيدة الباحث علي معانيها
واقتناص فوايدها تضمن قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة
التي يجب علي المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي اي

الاقسام الثلاثة ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز
وهذا احق لامرية فيه وتتبع كلامه بالاستقرا يشهد لذلك
وليس الخبر كالعيان تنبيهان الاول يحصل من كلامه
انه يدخل في الاستغنا احد عشر واجبا الوجود والقدم والبقا
والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والكلام
وكونه سميعا بصيرا متكلما ويدخل فيه التنزه عن الاغراض
في الافعال والاحكام وانه لا يجب عليه شي ونفي التاثير بالقوة
وفي الافتقار تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة وكونه
قادرا ومريدا وعالما وحيا والوحدانية ويدخل فيه حدوث
العالم باسره ونفي التاثير بالطبع الثاني تفنن المصنف في
عبارته فتارة يعبر بيوجب وتارة يعبر بيوخذ قال شيخنا
العلامة قاضي القضاة وخاتمة المحققين وسر ذلك ان العقيدة
اذا كانت واجبة عبر بيوجب تنبيها على وجوبها وان ضدها
مستحيل وحيث كانت غير واجبة عبر بيوخذ تنبيها على
عدم الوجوب واما قولنا معاشر المومنين محمد رسول

الله

الله رسول الله صلي الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان
بساير الانبيا اي التصديق بوجودهم وانهم معصومون
من كل منهي عنه نهي تحريما اوكراهة والملايكة اي التصديق
بوجودهم وانهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يومرون ولا ياكلون ولا يشربون وليسوا بذكور ولا باناث
وان كانوا يخاطبون خطاب الذكور والكتب السماوية اي
التصديق بوجودها وانها من عند الله تعالي ونسبتها الي
السما لانها الجهة التي تاتي منها الملايكة في بعض النسخ
واليوم الاخر وهو من نفخة البعث الي الاستقرار في احدي
الدارين وفي الشرح ما يقتضي اسقاطه قيل واثباته
في النسخ مما صح به المتاخرون من المشايخ لانه عليه الصلاة
والسلام جا بتصديق جميع ذلك تنبيهات الاول بما
قررنا به قوله واما قولنا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم
يندفع ما يقال كيف يكون قولنا محمد رسول الله صلي الله
عليه وسلم مستلزما للايمان بما ذكر مع انه لا يستلزم الايمان

بعصمونه فضلا عن غيره بدليل المنافقين فانهم يقرون بالرسالة
لنبينا محمد صلي الله عليه وسلم ومع ذلك حكم عليهم بالكفر وما
ذلك الا لانه لم يستلزم القول الايمان الثاني اعلم ان المقصود
هنا اخذ ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز من قولنا
محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم بشهادة قوله وتجمع معاني
هذه العقايد كلها وانما قدم تلك الامور اهتماما بشانها ويوخذ
منه اي من قولنا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم وجوب صدق
الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب والا اي
وان لا يصدقوا بان كذبوا لم يكونوا رسلا امنا لمولانا جل وعز
العالم بالخفيات لكن كونهم ليسوا بامنا باطل بدليل المعجزة
النازلة منزلة قوله الصريح صدق عبدي في كل ما يبلغ عني
ويوخذ منه ايضا وجوب استحالة فعل المنهيات كلها
عليهم الصلاة والسلام لانهم عليهم الصلاة والسلام ارسلوا
ليعلموا الخلق باقوالهم وسكوتهم فيلزم ان لا يكون في جميعها
مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم علي جميع خلقه

وانهم

وامنهم علي سر وحيه وفي كلامه تصريح بتفضيل الانبيا
علي الملائكة وهو احد القولين ويوخذ منه جواز الاعراض
البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم اذ ذاك لا يقدح
في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالي بل ذاك مما يريد
فيهما باعتبار تعظيم اجورهم من جهة ما يعارضنا من طاعة
الصبر وغيرهما وفيه ايضا رفق لضعفا العقول ليلا يعتقدوا
فيهم الالوهية بما يرون لهم من الخوارق فقد اتضح لك اي اتضاح
تضمن كلمتي الشهادة مع قله حروفهما لجميع ما يجب علي المكلف
معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالي وفي حق رسله
عليهم الصلاة والسلام ولعلها لاختصارها مع اشتمالها
علي ما ذكرناه من عقايد الايمان كلها جعلها الشرع ترجمة
ودليلا علي ما في القلب من عقايد الاسلام قيل المراد به
الاسلام اللغوي بمعني الاستسلام والانقياد فالمراد به الايمان
انتهي ولم يقبل من احد الايمان الا بها لا بغيرها من الالفاظ
قيل ويحتمل ان يكون المراد لم يقبل من احد الايمان الا بالتلفظ بها

بحيث لا يكتفي بالايمان القلبي دونها ومراده حينئذ مع القدرة ليكون
جاريا على المشهور من انها ليست شرطا الا مع القدرة والفعل يحتمل
البنا للفاعل وللمفعول والاول اولى ليوافق ما قبله تنبيهان
الاول انما اتى بلعل المفيد للترجي ولم يجزم لعدم ورود ذلك عن
الشارع والقطع سوء ادب معه قيل ولاحتمال التعبد الثاني
انما افرد الضمير في لعلها وفي حروفها وفي عاملين بها مع تقدم
التعبير بكلمتي الشهادة لتنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة
من حيث تلازمهما وارتباط احداهما بالاخرى وقد ورد مثله في
كلام العرب كقولهم العينان كحلت واليدان قطعت خاتمة
قيل تكلم في هذه العقيدة على العقايد اولا بطريق اجمالي
في غاية الابهام ثم ثانيا بطريق الاجمال مع بعض الوضوح ثم ثالثا
مبينا على عددها واسمايها ثم رابعا مقرونة ببراهينها مويدة بها
ثم خامسا معلما بكيفية اندراجها تحت قول المومن لا اله الا
الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فعلى العاقل
المومن بالاصالة اي ينبغي له بعد ان يقولها المرة الواجبة عليه

ان

ان يكثر من ذكرها لما ورد في فضلها فروي بن عباس عن النبي
صلي الله عليه وسلم انه قال يفتح الله ابواب الجنة وينادي
منادي من تحت العرش ايتها الجنة وكل ما فيك من النعيم لمن
انت فتنادي الجنة وما فيها نحن لاهل لا اله الا الله ونشتاق
لاهل لا اله الا الله ولا غلبنا الا اهل لا اله الا الله ونحن محرمون
علي من لم يقل لا اله الا الله ولم يومن بلا اله الا الله وعندها
تقول النار وكل ما فيها من العذاب لا يدخلني الا من انكر لا اله
الا الله لا اطلب الا من كذب بلا اله الا الله وانا حرام علي من
قال لا اله الا الله ولا امتلي الا من جحد لا اله الا الله وليس
غيظي الا من انكر لا اله الا الله فتجي رحمة الله ومغفرته
ويقولان انا لاهل لا اله الا الله وناصران لمن قال لا اله
الا الله ومحبان لمن قال لا اله الا الله ومتفضلان علي من
قال لا اله الا الله ويقول الله تعالي ابحت الجنة لمن قال
لا اله الا الله وحرمت النار علي من قال لا اله الا الله واغفر
كل ذنب لمن قال لا اله الا الله فلا احجب رحمتي ولا مغفرتي

ممن قال لا اله الا الله ولا تخالطوا اهل لا اله الا الله الا بما يوافق
لا اله الا الله وهذا حديث عظيم ذكره بن عطا الله في مفتاح
الفلاح ولم ار من خرجه من اهل السنن وعن ابي هريرة رضي
الله تعالي عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالي
خلق عمودا من نور بين يدي العرش فاذا قال العبد لا اله الا الله
اهتز ذلك العمود فيقول الله تبارك وتعالي اسكن فيقول كيف
اسكن ولم يغفر لقايلها فيقول قد غفرت له فيسكن عند ذلك
وعنه صلي الله عليه وسلم انه قال لتدخلن الجنة كلكم الا من ابي
وشرد شرود البعير عن اهله فقيل يا رسول الله من ذا الذي
يابي قال من لم يقل لا اله الا الله فاكثروا من قول لا اله الا الله
من قبل ان يحال بينكم وبينها فانها كلمة التوحيد وهي كلمة الاخلاص
وهي كلمة التقوي وهي الكلمة الطيبة وهي دعوة الحق وهي
العروة الوثقي وهي ثمن الجنة وعنه صلي الله عليه وسلم
انه قال يوتي برجل الي الميزان ويوتي بتسعة وتسعين
سجلا كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع

في كفة

في كفة الميزان ثم يخرج بطاقة قدر الانملة فيها شهادة ان لا اله
الا الله محمد رسول الله فتوضع في الكفة الاخرى فترجح بخطايا ه
وذنوبه وعنه صلي الله عليه وسلم قال قال موسي يا رب
علمني ما اذكرك به وادعوك به فقال يا موسي قل لا اله الا الله فقال
موسي يا رب كل عبادك يقولون هذا فقال قل لا اله الا الله قال
لا اله الا انت انما اريد شيا تخصني به قال يا موسي لو ان السموات
السبع وعامرهن غيري والارضين السبع في كفة ولا اله الا الله
في كفة لمالت بهن لا اله الا الله ولما كان تحقق ذلك الخير العظيم
لذاكر الكلمة المشرفة موقوفا علي فهم معناها اولا ثم استحضا ره
عند ذكرها ثانيا نبه ذكرها بقوله مستحضرا لما احتوت اي اشتملت
عليه من عقايد الايمان ولو علي سبيل الاجمال بان يستحضر ان
معناها لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عدا ه
الا الله تعالي حتي تمتزج اي تختلط هي مع معناها بلحمه ودمه
والاكمل في ذكرها ان يتوضا الذاكر ويلبس ثيابا طاهرة ويقصد
موضعا طاهرا ويختار الخلوة والانفراد عن الخلق ما استطاع

ويقصد الازمنة المشرفة كما بعد الفجر الي طلوع الشمس وبعد
العصر الي غروبها وبين العشايين والسحر ثم يستقبل القبلة
ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم ليقل قوله تعالي وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا واستغفروا
الله ان الله غفور رحيم ثم ليقل لبيك مولاي وسعديك والخير
كله في يديك وهذا العبد الفقير الذليل المضعيف عليك
معوله في طهارة ظاهره وباطنه يقول بتوفيقك امتثالا لامرك
مستجيبا لك اللهم اني استغفرك يا مولاي واتوب اليك من
جميع الكباير والصغاير وهفوات الخواطر ونحو ذلك وليختر الذاكر
من العبارات ما هو قوي التاثير في باطنه يذكره لك ولو مائة
مرة فاذا ختم حمد الله ثلاثا او سبعا او نحو ذلك مستحضرا قدر
النعمة الممنون بها عليه قايلا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدانا الله ثم يتعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ثم ليقل قوله تعالي ان الله وملايكته يصلون علي
النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ثم ليقل

لبيك

لبيك مولاي وسعديك والخير كله في يديك وها هو العبد الحقير راكن
لمنيع جنابك متوسلا اليك بافضل احبابك صلي الله عليه وسلم
يقول بتوفيقك ممتثلا لامرك مستعينا بك في جميع اموره اللهم
صل علي سيدنا محمد رسولك ودليلك صلاة ارتقي بها مراقي
الاخلاص وانال بها غاية الاختصاص وسلم تسليما عدد ما
احاط به علمك واحصاه كتابك او غير ذلك من كيفيات الصلاة
التي تليق بحاله ثم يتمادي علي ذلك ولو خمسماية مرة مستحضرا
لصورته الكريمة صلي الله عليه وسلم ومستشعرا عظيم حرمته
صلي الله عليه وسلم عند المولي الكريم وشفقته ورافته بالمومنين
وشدة اهتمامه بهم في حياته وبعد مماته والسعي في مراشدهم وانقاذهم
من كل هول دنيا واخري صلي الله عليه وسلم فاذا فرغ حمد
الله تعالي كما سبق ثلاثا اوسبعا ثم يتعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ثم ليتل قوله فاعلم انه لا اله الا الله ثم ليقل مجيبا لامر
مولانا العظيم لبيك وسعديك والخير كله بيديك وها هو العبد
الفقير يوحدك بالتهليل متخلصا من كل شرك ومن تغيير

وتبديل يقول مخلصا من قلبه ذاكر الربه متبريا من حوله طالبا
لفضله وطوله لا اله الا الله محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم
الي احد وردتسبيحة من التهليل وليعيد التعوذ والتلاوة في
اول كل دور منها وان اجتزا بالمرة الاولي فلا باس وليحافظ
الذاكر علي احضار قلبه لمعني التهليل ليفوز بثمراته ويستضي
قلبه بعظيم انوارها فاذا ذكرها الشخص علي هذا الوجه الاكمل
فانه يري لها من الاسرار والعجايب ان شا الله تعالي ما لا
يدخل تحت حصر فمنها ما يرجع الي محاسن الاخلاق الدينية
كالزهد وهو خلو الباطن وفراغ القلب من الثقة بزايل والتوكل
وهو ثقة القلب بالتوكيل الحق تعالي وجل بحيث يسكن علي
الاضطراب عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب والفتوة
وهو التجافي عن مطالبة الخلق بالاحسان اليه ولو كان احسن اليهم
لعلمه بان احسانه والنعم انما اتم له كل ذلك مخلوقة له تعالي والله
خلقكم وما تعملون والفقر وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصا
واكثارا لقطعه بان حاجته ليست عند شي منها وسكوت
الصادق

اللسان عنها بالكلية مدحا وذما والشكر وهو افراد القلب
بالثنا على الله تعالى ورؤية النعم في طي النعم ومنه ما يرجع
الى الكرامات التي هي خارقة للعادة كوضع البركة في الطعام
وتيسير دنانير او دراهم او كليهما او غير ذلك مما تدعوا اليه
الحاجة وقد كان بعض المشايخ في اول امره تعذر عليه تشغل
الحرارة لتعذر اشرعيا وكان اذا اقتضي وصيغة ذكره يرفع راسه
فيجد في حجره ما يشتري به قوت ذلك اليوم وكرامات هذا
الباب كثيرة غير ان الموفق لا ينبغي له قصد شي منه ولا دخل
عليه الشرك الحق ومكر به والعياذ بالله وبالله تعالى التوفيق
اي خلق قدرة او خلق القدرة والداعية الى الطاعة وقدم
المعمول لافادة الحصر اي لا توفيق الا بالله وقوله لا رب غيره
شبه الدليل بعد الدعوى اي انما لم يكن الموفق سواه لانه هذا
لا رب الا اياه نسأله اي نطلب منه سبحانه بمحض الفضل
والكرم ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي
الشهادة عاملين بها وانما عدل عن سوال التفكهات

واعالي الفردوس وشريف الرؤية وعظيم الرضوان وزيادة
الدرجات الي سوال ما ذكرهما من الله تعالي وتواضعا لجلاله
وهربا من افة روية العمل لان بتلك الامور اثر الفراغ من
هذه الطاعة مظنة روية الانفات الي توهم استحقاق
انالة ذلك المدعو به من ناحيتها ووجود الدالة علي الله
تعالي من جهتها ولا شك ان علامة التسديد ان يمن الله تعالي
علي العبد بالاعمال الصالحة مع عدم رويته لها والالتفات
الي ناحيتها في نيل النجاة وتعويله عليها في تحصيل الدرجات
بل كثير من اوليا الله تعالي اذا اطاعوا اخوف منهم اذا عصوا
وصلي الله اللهم صل علي سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون وانما عدل الي صيغة الخبر لانها اكد في اقتضاد
وقوع المطلوب حتي كانه واقع وختم بالدعا والصلاة والسلام
علي النبي صلي الله عليه وسلم لتكون خاتمته من جنس مبديه
وهو الثنا علي الله والصلاة علي اشرف خلقه صلي الله عليه
وسلم لان في الدعا ثنا علي الله تعالي وحمدا له بكمال القدرة

والالوهية

والالوهية واستغنايه عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه

اليه ولا شك ان ذلك مطلوب في الاواخر كما هو مطلوب في الاوايل

وجديرٌ بمقصد وقع بين ثنايَيْن على الله تعالى وصلاتَيْن

على رسوله سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ان

يعظم عند الله تعالى مقداره ورضي الله تعالى عن اصحاب

رسول الله كلهم اجمعين وعن التابعين وتابع التابعين

لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبيا والمرسلين

والحمد لله رب العالمين يقول جامعه عبيد الله الفقير اليه

محمد المامون بن محمد العضي غفر الله ذنبه وستر عيبه بمحض

كرمه وجوده قد اذنت لكل من طالع الاوراق ووجد فيها

خطأ ان يصلحه مع ابي التحقق انه لابد من اشتمالها على ذلك لقلة

معرفتي وكوني ذا بضاعة مزجاة في العلم لكن الذي حملني عليه

الحرص على حل الفاظ العقيدة للمبتدين مثلي والله سبحانه

وتعالى اعلم بما تكنه السراير وبالله تعالى التوفيق لا رب

غيره انتهي والحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد نبيه

وعبده وعلى آله وصحبه من بعده وسلم تسليما كثيرا طيبا طاهرا
جليلا جميلا مباركا فيه وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الخميس
رابع عشرين شهر جمادى اولى سنة ثلاث وسبعين ومايه والف
وعلقها لنفسه ولمن شا الله بعده العبد الفقير محمد بن المرحوم
الشيخ رضوان الشيبيني الشافعي الازهري
غفر الله له ولوالديه واحسن
اليهما واليه بمنه
وكرمه امين
ام